

GHURFAT TIJARAT WA-SINA'AT 'AMMAN

2269.3934.G5.338

Ghurfat Tijarat wa-Sina'at
'Amman

Ghurfat tijarat wa-sina'at
'Amman

2269
-3934
-65
-338

DATE	ISSUED TO
SEP 17 '69	BINDERY

2269.3934.G5.338

Ghurfat Tijarat wa-Sina'at
'Amman

Ghurfat tijarat wa-sina'at
'Amman

DATE	ISSUED TO
SEP 17 '69	BINDERY

[illegible]



التطور الاقتصادي
في
المملكة الأردنية الهاشمية

مطبوعات

غرفة تجارة وصناعة عمان

الحمد

Ghurfat Tijarat wa-Sinā'at 'Ammān

غرفة تجارة وصناعة عمان

Ghurfat Tijarat wa-Sinā'at 'Ammān

تستعرض

التطور الاقتصادي

في

المملكة الأردنية الهاشمية

« نظرات واحصاءات »

بمناسبة المؤتمر الثالث

لغرف التجارة والصناعة والزراعة

في البلاد العربية المنعقد في دمشق ١٩٥٣

وضع

علي الربيعاني

سكرتير غرفة تجارة وصناعة عمان

الامانة في التوفيق

2269

3934

65

338

في حكمة

في حكمة

ع

في حكمة

في حكمة

في حكمة

في حكمة

في حكمة

في حكمة

في حكمة

في حكمة



حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم
ملك المملكة الاردنيه الهاشمية

3-9-69

1983

مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة عمان

الرئيس	:	محمد صبري الطباع
نائب الرئيس	:	محمد علي بدير
امين السر	:	جودت شعشاعة
الخازن	:	محمد ياسين التلموني
وكيل امين السر	:	سعيد ملحق
وكيل الخازن	:	عبد الحميد الصفدي

الاعضاء

توفيق قطان	سامي عصفور
محمد ماضي	شفيق الحايك
عبد الرحمن ابو حسان	عبد الرحيم النوري

السكرتير : علي الدجاني

المحتويات

١	—	المقدمة
٢	—	التطور الاقتصادي
٣	—	المملكة الاردنية الهاشمية
		« الموقع - المناخ - المساحة - السكان »
٤	—	شؤون الزراعة
٥	—	شؤون التجارة
		أ — التجارة الداخلية ، ب — التجارة الخارجية
٦	—	الاتفاقيات التجارية
٧	—	شؤون الصناعة
٨	—	عوامل النهوض القومي

استقيت المعلومات الاحصائية من :

تقارير وزارة التجارة والجمارك

ونشرة دائرة الاحصاءات العامة

مقدمة

البلاد العربية بلاد منحتها روابط الدين واحداث التاريخ مكانة رفيعة ، ووهبتها الطبيعة نعماً طيبة، ولكن الظروف التي غشيت العرب في جميع اقطارهم ، واطفأت شعلة حضارتهم ، ذهبت بخضرتهم وخيراتهم ، ودفعت بآبائهم الى لجة من ظلمات الجهل . ومآسي الفقر ، فغارت منابع الثروة وحل الضعف والوهن مكان القوة وعلو المكانة . وبقيت الخيرات الثمينة ، حبيسة التراخي وعدم المقدرة ، حتى وقعت غنيمة للامم الطامعة فيها ، ولكن الأمة العربية ، التواقفة إلى السمو والعزة ، نهضت من سباتها وبدأت تستجمع اسباب نهضتها وقوتها ، وامتألت النفوس فيها بعقيدة النهوض العملي لاثبات وجودها ، واحكام بناء كيانها .

لقد شعرت هذه الامم انه لم يعد في طاقة صبرها ان تبقى في مؤخرة ركب الحياة ، فأخذت ترنو لبعث قومي شامل يحررها من مساويء التخلف ، ويضفي عليها حيوية الامم الناهضة الراقية .

ويسعى الاردن جاهداً للمساهمة بنصيبه في حركة النهوض العربي ، ويعمل بجهود متصلة لبناء كيانه الاقتصادي على اسس صحيحة تتصف بالثبات والاستقرار . وتساهم الغرف التجارية الاردنية في هذا المسعى ، بيث الوعي الاقتصادي الايجابي ، والدعوة لبناء حياة اقتصادية رخية . وتشترك مع زميلاتها الغرف في العمل من اجل التكتل وتبادل المصالح ، وتعزيز الروابط المعنوية بروابط مادية تزيدها وثوقاً والتحاماً . وبوحي من هذه العقيدة تشترك في المؤتمر الثالث لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية وتقدم لاعضاءه بعض المعلومات والاحصاءات عن الوضع الاقتصادي في الاردن وعلاقته التجارية مع البلاد العربية ، آملة ان يجدوا فيها بعض الفائدة لمواصلة مساعيهم لتحقيق التضامن الاقتصادي العربي ، تلك المساعي التي انطلقت من المؤتمر الأول في الاسكندرية ثم تبلورت في المؤتمر الثاني في بيروت حتى وصلت الى المؤتمر الثالث بدمشق لتستأنف خطواتها الموفقة نحو الهدف المرتجى وما يضره من نهضة في العلم والعمل ، ورفعة في الكرامة والحضارة .

والغرف التجارية الاردنية سعيدة بأن تساهم مع زميلاتها في هذا الحقل لخير العرب اجمعين .

محمد علي بربير

نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان

على عتبة نهضة اقتصادية

التطور نمو مع الزمن، يأبى الجمود، ويزدري الركود. وهو قرين الرقي، أول أهداف الحياة، وأجلها شأنًا واعتباراً. والتطور نوعان: تطور مادي وتطور معنوي. وتقوم أسس الحضارة الثابتة على رسوخ التوازن والتكافؤ بينهما. ولقد ظهرت في الحضارة الغربية عقيدة التفريق والتمييز بين التطورين، مما أدى إلى الحيدة عن جادة الانصاف في حل المشاكل الانسانية بروح العدالة الصحيحة. فالتطور المادي ليس سوى متابعة لحقائق العلم الجافة، وتسيير الحياة الانسانية في لجة من ضوضاء آلات الانتاج والحرب، وجلبة المنازعات والخصومات بين الشعوب. والتطور المعنوي، تقدم فكري، وراقي روحي، يحجب إلى الانسان الخير، والجمال في الحياة. ويبيئه لنشر الاصلاح واحقاق الحق واحترام الاخوة الانسانية عن رغبة لا عن رهبة. ومن نواحيه الهامة السمو بالنفس البشرية، والسعي نحو الكمال، والتنعم بأجمل ما في الحياة من سلام، وسعادة ورخاء.

في الغرب سارت قافلة البشرية تحدها قعقعة المصانع وأصوات المطارق وزفرات المداخن. بينما سارت في الشرق تهديها مزامير داود، وترانيم السيد المسيح، ورسالة النبي الأمين ميممة شطر الايمان بالحق المطلق، والوحدة الانسانية، وافترقت القافلتان، بين شريعة، ازدرت المادة، وغريبة، كفرت بالتطور المعنوي ثم التقتا لتحتربا في ساحات الجشع، والمطامع، حيث فتكت المادة المجردة عن الاحساس والشعور بروح الايمان بالحق والعدالة والاخوة الانسانية وصرعتها باسم المدينة تارة، وباسم النهضة تارة أخرى. ثم تيقظ الشرق، كما تيقظت البلاد العربية لما حدث، وازدادت يقظة بعد حرب فلسطين، التي بدأت اسبابها البعيدة بنشر الدعوة لانشاء وطن روحي وثقافي لليهود في فلسطين، وانتهت بهدر دماء العرب الأمنين وإخراجهم من ديارهم، وحرمانهم من أوطانهم. وشملت هذه اليقظة جميع اجزاء الشرق العربي، فانتفض ينشد التطور المادي غير متناس، التطور الفكري أو متغاض عن أهميته وقيمته للحياة الانسانية الشريفة.

ولما كان النهوض الاقتصادي هدف التطور المادي، فقد هبت على الشرق العربي موجة

من الوعي الشامل ، والادراك العميق ، غايتها رفع مستوى الحياة بين الامم العربية ، واستغلال طاقتها البشرية ، والطبيعية ، احسن استغلال لخير السكان واعزاز البلاد ومن ثم السير في الركب العربي نحو الحياة الحرة الكريمة ، التي تضمن له مكانة محترمة بين مجموعة دول العالم . فالرقي الاقتصادي هو اليوم هدف وغاية ، ولا يتحقق إلا اذا تسنت للعرب القدرة على زيادة الدخل القومي والكفاءة في توزيعه وانفاقه . فالارض العربية أرض طيبة سخية ، تكن في باطنها الخصب ، والكنوز الدفينة ، والفرد العربي محب لأرضه ، مجد في عمله ولكنه يفتقر إلى الوسائل التي تمكنه من استخلاص تلك الثروة والاستفاع بها على احسن الوجوه وادخلها فعالية لتحقيق سعاده ، وتحسين كرامته .

وأي تقدم اقتصادي لابد وان يقوم والحالة هذه على معرفة كيفية استغلال الموارد الطبيعية ، واستعمال المواهب والقوى الانسانية . وخوفاً على النتائج من مغبة الطفرة والارتجال لا بد من رسم التصاميم الانشائية القابلة للتنفيذ خلال مراحل معينة ، وتحويل هيئات فنية صلاحية الاشراف عليها في منجى عن التيارات السياسية والخلافات المحلية .

والملكة الاردنية الهاشمية ، كسائر شقيقاتها البلاد العربية تعاني نقصاً في الثروة القومية ولكن الى حد أبعد كثيراً من غيرها ، وتواجه حالة من العسر الاقتصادي تتجلى سوءاتها للعيان في ضعف الموارد المالية العامة ، وانخفاض مستوى المعيشة انخفاضاً محزناً . وتختلف المشكلة في الاردن عن المشاكل الماثلة في البلاد الاخرى ، بسبب الزيادة الكبيرة المفاجئة في عدد السكان ، اثر نكبة فلسطين ، دون ان تقترن تلك الزيادة بتوسع ملائم في الانتاج أو الثروة العامة . ففي الاردن اليوم قرابة نصف مليون شخص من اللاجئين ، وعدد ماثل من الاشخاص ذوي الموارد الضئيلة ، ممن يعيشون على الكفاف .

ومن شأن مثل هذا الوضع أن يثير في النفس ، شعوراً من القلق العميق ، ليس على الجيل الحاضر فحسب ، وانما على مستقبل الشعب وكيانه أيضاً . وحالات العسر الاقتصادي لا تعالج بالتمنى والرجاء ، ولا تكافح ببذل العواطف ومشاعر المودة ، بل تحتاج الى العمل ، لا سيما وانها حالة كاد أن يضيق بها الضيق أو هو ضاق ، ومع ذلك فإن الاردن يتحمل العبء بثقة وأمل في المستقبل ، ويتلمس طريقه نحو الخلاص من مساوئها وآفات معايبها . وماذا يستطيع أن يفعل وطاقته المالية محدودة ، بل ماذا يستطيع غيره أن يفعل اذا ما واجه مثل هذه الحالة التي عز نظيرها ، والتي جاءت نتيجة للكارثة القومية المعروفة .

لقد اوجب وضعه الاعتماد على الموارد الخارجية ، لمساعدة اللاجئين من ناحية ، وتخفيف حالة العسر الاقتصادي من ناحية ثانية ، واعداد البلاد لاستبدال الموارد المالية الخارجية غير الثابتة وغير المستقرة بموارد ثابتة ومستقرة تفيض من خيرات البلاد ، وتقوم على نشاط أبنائها .

وقد اوضح المسؤولون أن المنهاج الاقتصادي العام يتلخص في بذل المساعي لتوسيع مساحة الاراضي الزراعية ، وتنمية موارد المياه ، لتوفير الغذاء الاساسي للسكان ، والاتجار بما يفيض عن حاجتهم ، واستغلال الثروات المعدنية وفي مقدمتها الفوسفات والمنغنيز والبولتاس وغيرها . وادخال التصنيع التدريجي وخاصة مؤازرة تلك الصناعات التي تتوفر خاماتها ، وتشجيع السياحة كمصدر للصادرات غير المنظورة . وتسير المشاريع الانشائية على هذا المنهاج ، يشرف عليها مجلس للاعمار يتألف من الوزراء المسؤولين وعدد من وكلاء الوزارات والخبراء المحليين والاجانب . والقصد من كل هذه الجهود مساعدة البلاد مساعدة فعلية لتنظيم الانتاج ، والاستثمار ، واستغلال الطاقة البشرية والموارد الطبيعية في الزراعة والصناعة ، كي تتأمن حرية العيش للسكان ، في افق مقدرتهم المادية والفكرية ، وضمن نطاق علاقاتهم الاقتصادية مع البلاد العربية الشقيقة خاصة وغيرها من البلاد الاخرى بوجه عام .

فمن المشاريع الانشائية القائمة في الاردن انشاء مصنع للأسمنت ، وبناء مدارس التدريب الفني ، وبناء الاقنية للري ، وانشاء المساكن ، وانشاء المناطق الزراعية بالقروض والمساعدات المالية ، ودراسة الثروة المعدنية وكيفية استغلالها .

ومن حسن الطالع ان الشعب الاردني ، ومنه بطبيعة الحال رجال الاعمال ، يحيط علماً بمشكلته ، ويعرف مواطن علته ، ويتوق للتخلص من سوء حالته ، مبدياً استعداداً محموداً للتعاون مع المسؤولين في كل عمل ومشروع قد يذلل صعوباته ، ويقرب غاياته . ويعلم في الوقت نفسه أن التطور الاقتصادي يتأتى من تفاعل عوامل متعددة تحتاج الى عامل الزمن كي تنمو وتزدهر وتؤتي طيب الثمار . فهو شعب أدركه الوعي الشامل ، وادركته رغبة تجاوبت في جميع أوساطه بأن خلاصه يعتمد على خلاصه من التحلف الاقتصادي ، وتوفير الاسباب والوسائل التي تؤهله لحياة كريمة ، تمكنه من المساهمة في إعادة بناء الحضارة العربية وتأمين منعها لتصمد أمام المخاطر مهما عظمت ، واولها الخطر الصهيوني الجاثم في بلاد فلسطين العربية .

وبينما يسير الاردن في طريق التطور الاقتصادي تلازمه عقيدة التكتل والتضامن مع البلاد العربية الشقيقة بوحى من ايمانه الراسخ بأن البلاد العربية وحدة اقتصادية كاملة الاوصاف والمزايا ، تدعمها روابط روحية وخلقية ولغوية متماسكة العرى والحلقات .

إن الشعب الاردني يتطلع الى اليوم الذي يتمكن فيه من سد الثغرة بين وارداته وصادراته ، وزيادة موارده المالية العامة ليتخذ منها متكأ يساعده على التوسع في بث العلم ، والعرفان ، ونشر الخدمات الصحية والاجتماعية وطي المشاكل وتخطي العقبات التي تعوق نهضة البلاد من كافة نواحي حياتها .

ومن أبرز نواحي التطور الاقتصادي في الاردن وغيره من البلاد العربية ادراك الهيئات الاقتصادية الممثلة في غرف التجارة والصناعة والزراعة بأن التخلف الاقتصادي ضعف انساني لا يحق إلا بالاعمال الجدية القائمة على الصبر والمثابرة ، والايمان بأن الحياة تمجد العمل وتزودي الجمود ، وان حياة الامم سلسلة متصلة الحلقات من الكفاح والتضحية ، وان التحرر الاقتصادي إنما يبدأ أولاً بتحرير الازدهان من الخمول ، وتطهير النفوس من الاثرة والانانية كي تتفتح أمامها آفاق التجديد والابداع ، وتتلمس طريقها في الحياة مندفعة نحو أهدافها بقوتها الداخلية ، ورغبتها الذاتية .

إن الاردن اليوم يقف على عتبة نهضة اقتصادية يؤمل أن لا يطول وقوفه أمامها ، بل سيتخطاها الى ميدانها الرحب الفسيح . والمشاريع القائمة فيه حالياً خير شاهد على وصوله الى هذه المرحلة وهي خطوة البداية وبادرة السير الى الامام ، على الرغم من الاشواك التي تحف بطريق المسير .

المملكة الأردنية الهاشمية

الموقع — المناخ — المساحة — السكان

١ — الموقع

تحتل المملكة الاردنية الهاشمية مكاناً وسطاً في مجموعة بلاد الشرق الاوسط ، ومركزاً هاماً لطرق النقل وشبكة المواصلات مع الاقطار العربية . وهي محاطة بسوريا شمالاً ، والعراق شمالاً بشرق ، والمملكة العربية السعودية شرقاً وجنوباً ، والمنطقة المحتلة من فلسطين غرباً . ويلمس الجزء الجنوبي من المملكة خليج العقبة عند القرن الشرقي للبحر الأحمر . وتقسم المملكة الاردنية الهاشمية من الوجهة الطبوغرافية الى اربع مناطق تمتد جميعها من الشمال الى الجنوب وهي :

أولاً : المنطقة الجبلية او مرتفعات الضفة الغربية من المملكة التي تؤلف القسم العربي من فلسطين سابقاً ويتراوح ارتفاعها عن سطح البحر بين ١٠٠٠ و ٢٥٠٠ قدم .

ثانياً : منخفضات وادي الاردن المنخفضة عن سطح البحر بين صفر و ١٢٠٠ قدم وتضم وادي عربة في الجنوب .

ثالثاً : مرتفعات الضفة الشرقية (او بلاد شرق الاردن سابقاً) وتمتد شرقاً باتجاه خط سكة حديد الحجاز .

رابعاً : المنطقة الصحراوية الممتدة شرقاً من خط سكة حديد الحجاز .

وتتخلل مرتفعات الاردن أودية كثيرة تنحدر نحو وادي الاردن واهم هذه الاودية نهر اليرموك والزرقاء ووادي شعيب ووادي الموجب ووادي الحسا ، ويوجد في الضفة الغربية من الاردن واديان كبيران هما وادي الجالود ووادي الفارعة .

٢ — المناخ

يتميز مناخ المنطقة الغربية من الاردن ومرتفعات الضفة الشرقية بمناخ حوض البحر

الايض المتوسط فهو مناخ حار وجاف في فصل الصيف ومطر رطب في فصل الشتاء، وتتراوح درجة الحرارة في المناطق المرتفعة بين ٣٢ و ١٠٠ درجة فهرنهايت وترتفع الى اكثر من هذا الحد في وادي الاردن ومنطقة العقبة. ويتبدى موسم الامطار عادة في أواخر شهر تشرين الاول (اكتوبر) وتستمر حتى شهر ايار (مايو) وينعدم هطولها بين شهري أيار (مايو) وتشرين الاول (اكتوبر) وتطول الامطار غزيرة في الشمال وشحيحة في الجنوب وتلعب الامطار الدور الاول في الانتاج الزراعي .

٣ — المساحة

تقدر مساحة المملكة الاردنية الهاشمية بسبعة وثلاثين ألفاً وخمسمائة ميل مربع تقريباً وكانت هذه المساحة قبل توحيد الضفتين في شهر نيسان سنة ١٩٥٠ حوالى خمسة وثلاثين ألف ميل مربع . ويتألف القسم الاعظم من هذه المساحة أو ما يقدر بتسعين بالمائة منها من الاراضي البور والصحاري . وتقدر مساحة الاراضي المنزرعة و القابلة للزراعة حالياً في الاردن باربعة آلاف ميل مربع عليها ان تعيل سكان الاردن الذين يقدر عددهم بين لاجئين ومقيمين^(١) بمليون وثلاثماية الف نسمة أي ان كثافة السكان بالنسبة للاراضي الزراعية تبلغ ٣٣٢ نسمة للميل المربع الواحد .

٤ — السكان

كان عدد سكان الاردن قبل نكبة فلسطين يقدر بنصف مليون نسمة ثم ازدادوا عدداً حتى اصبحوا يقدرون الآن بمليون وثلاثمائة وواحد وسبعين ألفاً .

توزيع السكان

يقطن القسم الاكبر من سكان الضفة الشرقية بين نهر الاردن وخط سكة حديد الحجاز حيث التربة تعتبر ملائمة للزراعة وكمية الامطار السنوية مناسبة لاعمال الفلاحة اكثر من المناطق الواقعة الى الشرق منها . وتقل كثافة السكان في هذه الضفة تبعاً لقلة الامطار السنوية التي تكثر في الشمال وتشح تدريجياً باتجاه الجنوب عند لواء معان والعقبة . وفيما يلي جدول بتوزيع عدد السكان في الاردن حالياً مستقراً من نشرة الاحصاءات الاردنية ومشتقاً على السكان اللاجئين والمقيمين في المدن واقضيتها .

(١) النشرة الاحصائية الرسمية لسنة ١٩٥١ صفحة ٤

بيان السكان في الالوية والاقضية

عدد اللاجئين	عدد السكان الاصليين	القضاء	الواء
٣١٣٠٩	٣١٠٥٢	عجلون	عجلون
١٦٠٦٨٠	١٣٢٤٨٢	اربد	
٣٢٥٤١	٣٢٣٧١	جرش	
٢٢٤٥٣٠	١٩٥٩٠٥	المجموع	
٣٠٧٤١٧	١٣٧٢١٨	عمان	البلقاء
٧٤٣٥٠	٥٢٦٨٠	السلط	
٣٠٦٤٧	٢٨١٠٠	مادبا	
٣٠٧٤١٤	٢١٧٩٩٨	المجموع	
٤٩٧٣٨	٤٨٩٤١	الكرك	الكرك
٢٠٨٦٠	٢٠٥٥٠	الطفيلة	
٧٠٥٩٨	٦٩٤٩١	المجموع	
٢٣٤٥٨	٢٢٧٩٠	معان	معان
٢٣٤٥٨	٢٢٧٩٠	المجموع	
٦٢٦٠٠٠	٥٠٦١٨٤	مجموع الضفة الشرقية	
١٣٣١٦٥	١٠٢٣٢٧	نابلس	نابلس
٦٥٠٣٥	٤٨٧٠٦	جنين	
١٠٦٩٤٨	٤٦٨٩٨	طولكرم	
٣٠٥١٤٨	١٩٧٩٣١	المجموع	
٧٣٠٠٩	٤٧٠٨١	القدس	القدس
١٢٠٢٣٣	٦١٦٥٩	رام الله	
٦٤٩٧٠	٣٢٨٤٤	بيت لحم	
٥٩٥٠٢	٦٧٣٢	اريحا	
٣١٧٧١٤	١٤٨٣١٦	المجموع	
١٢٢٧٩٢	٦٤٤٣٧	الخليل	الخليل
١٢٢٧٩٢	٦٤٤٣٧	المجموع	
٧٤٥٦٥٤	٤١٠٦٧٤	مجموع الضفة الغربية	
١٣٧١٦٥٤	٩١٦٨٥٨	المجموع العام	

الحالة الاقتصادية العامة

الزراعة

تعتبر المملكة الاردنية الهاشمية بلداً زراعية تقوم فيها الحياة الاقتصادية على الانتاج الزراعي بانواعه المختلفة . ويتألف القسم الأكبر من الدخل القومي من الحاصلات الزراعية، ويقل او يكثر حسب النجاح الذي تصيبه هذه الحاصلات في مواسمها المختلفة . ولقد قدرت نسبة عدد السكان الذين يعيشون على الزراعة او الذين تعولهم الحاصلات الزراعية بخمسة وثمانين في المائة من مجموع عدد السكان المقيمين أو ما يقرب من مائة وعشرين ألف عائلة . وتقدر نسبة الزراعة من مجموع الدخل القومي حسب أحسن المصادر إطلاعاً بسبعين بالمائة من المجموع . ويؤخذ من التقارير الرسمية ان مساحة الاراضي المنزرعة تبلغ ثمانية ملايين دونم تقريباً ، منها ثلاثمائة ألف دونم من اراضي السقي ، فاذا استثنينا اللاجئين في الاردن واعتبرنا عدد السكان الآخرين ثمانمائة ألف نسمة فان المساحة المقدرة للشخص الواحد تبلغ حوالى تسع دونمات من الاراضي الزراعية الجافة وأربعة أعشار الدونم من أراضي السقي .

وكانت المملكة الاردنية الهاشمية قبل انضمام فلسطين اليها قادرة في السنوات الطيبة المحصول على اكفاء احتياجاتها السنوية المحلية وتصدير فائض قليل من الحبوب والخضار والقطاني . ولكن السكان الذين ازدادوا زيادة كبيرة منذ منتصف سنة ١٩٤٨ ، لم تقابلهم سوى زيادة ضئيلة في مساحة الاراضي الزراعية وبالتالي في المحاصيل الزراعية نفسها . ولذلك انخفضت درجة الكفاية الذاتية انخفاضاً هائلاً وأصبحت سبباً رئيسياً ، بل السبب الرئيسي ، لسوء الحالة الاقتصادية الراهنة . ويحاول السكان جهد طاقتهم توسيع الملكيات الزراعية باستصلاح الأراضي غير المنزرعة ضمن مقدراتهم المالية ، ومجال نشاطهم الجسمي . ويحاولون أيضاً جهد الطاقة استغلال الاراضي الجبلية وسفوح التلال ، ولكن جهودهم ومحاولاتهم تصطدم بقلّة المياه المتوفرة للري ، وصعوبة الاعتماد على الامطار بصورة منتظمة . ويمكن القول حقاً ان السكان في هذه المحاولات انما يتنازعون البقاء ويجاهدون ضد الطبيعة .

وما دام الاردن يأوي اليه حوالى نصف مليون نسمة ، فمن المستحيل عليه اكفاء نفسه من المواد الغذائية الاساسية الا اذا نفذت مشروعات واسعة النطاق لتوسيع الاراضي الزراعية.

ولما كانت الزراعة في الاردن تعتبر عماد الحياة الاقتصادية ومحور نشاطها ، فانها اذا ما قيست بالنهضات الزراعية الحديثة تعتبر زراعة بدائية تقوم على استثمار الأرض بابط الطرق وسيلة وأقلها نفقة وأخصرها وقتاً . فهي من ناحية الحراثة والفرس والبذار والحصاد وسائر الأعمال الأخرى التي يمارسها المزارع بواسطة الخبرة المكتسبة من ظروف البيئة ، والمتوارثة جيلاً بعد جيل ، بحاجة قصوى للتحسين واستعمال الأساليب الحديثة لزيادة كمية المحصول . على أن الآلة دخلت ميدان العمل الزراعي في الاردن ، وبتزايد الاقبال على استعمالها . ولدى وزارة الزراعة الاردنية مناهج عملية للتوسع في استعمال الآله ، وبث الثقافة الزراعية عن طريق الارشاد ، وفتح المدارس الزراعية ، وتوسيع محطات التجارب ، وتحسين طرق مكافحة الآوبئة والحشرات .

وهناك مشروع آخر لنشر الأعمال التعاونية بين المزارعين بقصد تذليل الكثير من العقبات المالية والفنية التي تعترض سبيل المزارعين في أعمالهم ، وتؤخر تقدمهم ، وبعبارة أخرى لبعث الإصلاح المرتجى بين الطبقات الزراعية .

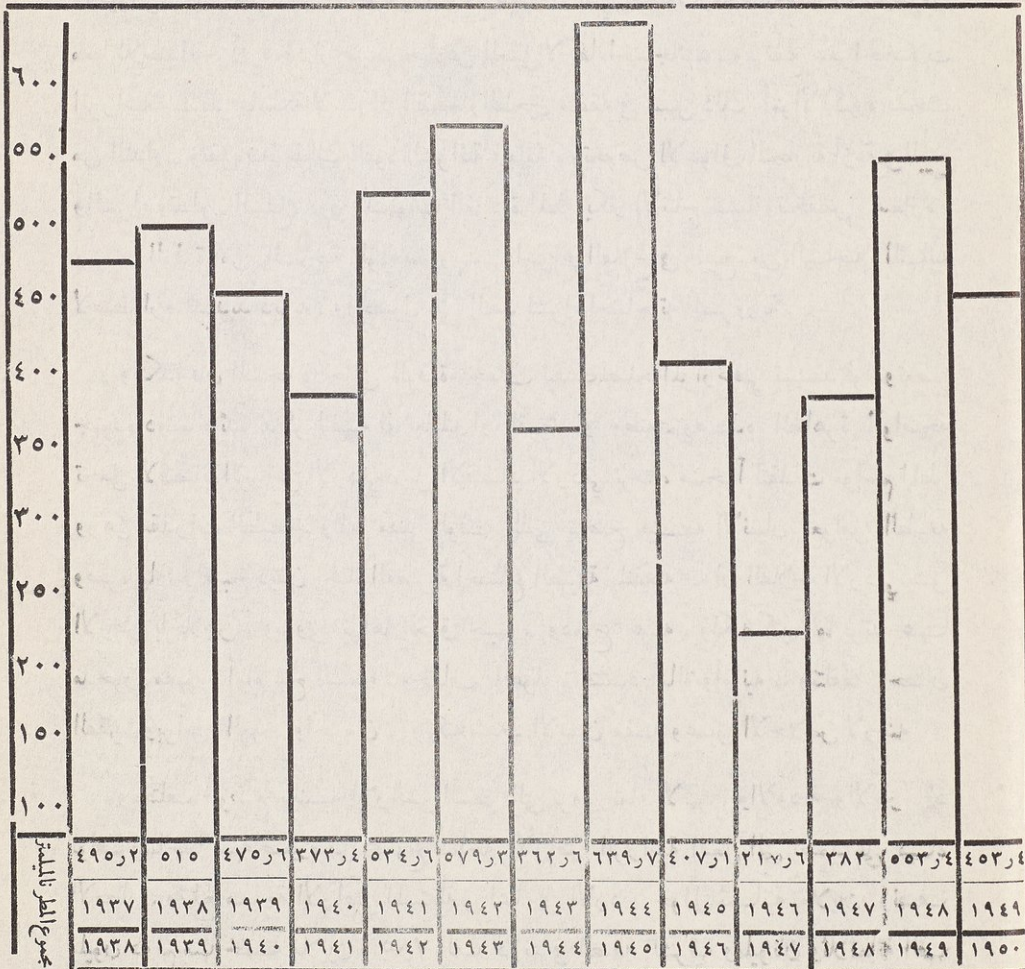
وهناك مشكلة الوعي بين المزارعين ، فهم لا يزالون بحاجة لمن يأخذ بيدهم ويرشدهم الى أن جهودهم يجب أن لا تقتصر على تأمين ضروريات الحياة والدوران في فلك البيت او القرية فقط ، بل يجب أن تتعداهما الى الاهتمام بزيادة الانتاج ، والمساهمة في تنمية الثروة العامة وبناء الاقتصاد القومي .

وثمة مشكلة أخرى هي كثرة أوقات الفراغ في حياة المزارعين ، لا سيما بين المواسم الزراعية وهي أوقات تضيق سدى على الافراد والامة .

وبديهي ألا ينهض المزارعون ويتغلبوا على صعوباتهم إلا اذا عولجت مشاكلهم على مقياس واسع المدى ، يتناول النواحي الفنية في أعمال الحقل ، والاقتصادية في الاستثمار والتصرف ، والاجتماعية للهوض بمستوى القرية وسكان المناطق الزراعية أفراداً وجماعات .

ومن الواضح أن أي تقدم في الفن الزراعي لن يكون راسخ الاسس ، وطيد الدعائم ، إلا اذا اقترن بنهضة شاملة تنفذ الى صميم الحياة الاجتماعية والاقتصادية كي تتساق عوامل البعث مع بعضها ، وتسير جنباً الى جنب بخطى متكافئة ترتقي بالمجموع من وهدته الحالية وتصعد به سلم الحياة الشريفة .

والمزارع الاردني في وضعه الحاضر ، يعتمد في زراعته ، على ظروف لا يملك وسائل تجنبها فهو مثلاً يعتمد على المطر ، والمطر غير منسجم في هطوله خلال السنوات المتعاقبة . فكثيراً ما يشح المطر ، ويحدث الجفاف . وأراضي السقي قليلة ، لأن جزءاً كبيراً من مياه الري يضيع لعدم وجود الأقنية الفنية أو المضخات التي ترفع المياه من مساقطها الى الاراضي المرتفعة عنها .
ويدل الرسم البياني لمجموع الأمطار في البلاد خلال السنوات ١٩٣٧ — ١٩٥٠ أن هناك دورة تكاد ان تكون منتظمة ، تأتي فيها الأمطار خفيفة كل سنة ثالثة أو رابعة .



(عن نشرة دائرة الاحصاءات العامة لسنة ١٩٥١)

ويتبدأ سقوط الامطار في اواخر شهر تشرين الاول [اكتوبر] وينتهي في شهر ايار [مايو] من السنة التالية . والامطار قل ان تسقط في هذين الشهرين ، وأحياناً ما يمضي شهر تشرين الثاني [نوفمبر] بأكمله دون أن تتساقط أية امطار . ويتراوح عدد الايام الممطرة بين خمسين وستين يوماً في المناطق الجبلية وعشرة ايام كما هي الحال بالنسبة لمناطق العقبة ومعان . وبديهي ان سوء توزيع الامطار مقروناً بانحباسها كل ثلاث او اربع سنوات يسبب حالة الجفاف التي تؤثر بدورها على الزرع والضرع ، فتصيب البلاد بقحط ، يقل بسببه الانتاج الزراعي ، والحيواني ، وتلم بالمزارعين والقرويين ، وهم عماد الايدي العاملة، ازمة مالية عسيرة ، يضطرون معها للاستدانة ، أو هجر اراضيهم بحثاً عن العمل لاكفاء احتياجاتهم . ويرتفع سعرالحاصلات الزراعية وتضطر المملكة لاستيراد القمح والطحين منققة في سبيل ذلك أموالاً كبيرة تسحب من التداول وتقل تبعاً لذلك القوة الشرائية العامة ، وتخوض الاسواق التجارية أزمة في البيع والشراء وتداول السلع . وفي السنوات الغزيرة المطر يكثر الانتاج نسبياً وتنخفض اسعاره ، بسبب الوفرة من الناحية الواحدة وبسبب اسراع الفلاح في البيع من الناحية الثانية لاضطراره لتسديد ديونه ، والحصول على النقد لشراء احتياجاته الضرورية .

وهكذا فان النتيجة في حالتي الوفرة والجفاف ليست لمصلحة المزارع ففي تستنفد قواه وتعصر جهوده دونما فائدة تذكر لنفسه او لعائلته او لقريته او وطنه . وهذه الظاهرة الواضحة تجعل الاقتصاد الزراعي الاردني ، بل الاقتصاد الاردني برمته ، مسخراً لتقلبات مواسم المطر ورهن مقدرات الطبيعة . ولقد مضى الوقت الذي يرضخ فيه الانسان لعوامل الطبيعة وضرباتها ، واصبح ديدن الحياة العصرية اخضاع الطبيعة لمنفعته . ان الفلاح الاردني يشق الارض باخلاص ، ويروي ثراها بعرق جبينه ، ودموع عينيه ، ولكنه كثيراً ما يرتد عنها مدحوراً مقهوراً أمام شح السماء ، وجفاف الهواء . فتبدد آماله وأمانه ، وتتلقفه أحضان الفقر وبرائن العوز والحرمان ، ولكنه شديد الايمان بنفسه وعميق الاخلاص لأرضه .

ويختلف الوضع بالنسبة للاراضي السقي التي تروى بماء الانهر ، والاودية والآبار . إذ تؤلف مساحتها نسبة صغيرة من مجموع مساحة الأراضي الزراعية البعل التي تعتمد على مياه الامطار . وتبلغ مساحة الاراضي المستغلة زراعياً في الاردن حوالى ثمانية ملايين ونصف مليون دونم منها خمسة ملايين و ٧٨٥ الف دونم في الضفة الشرقية ومليونان وثلاثمائة الف دونم في الضفة الغربية .

وقد صنفت دائرة الاراضي والمساحة الاراضي السابقة الذكر كما يلي حسب الاقضية ونوع الاستعمال والغراس .

مساحة الاراضي المقتلح بالدونم	مساحة الاراضي		اراضي الاحراج	اراضي الاحراج	غير مشجرة
	سقي	بعل	مشجرة	مشجرة	
الضفة الشرقية	٤,٢٥٨,٢٢٢	٢٤٦,٥٧٧	٩٧,٢٩٠	٢٥٥,٦٨٠	٩٢٧,٥٩١
الضفة الغربية	١,٣٩٣,٧٧٧	٣٠,٤٥٢	٦٥٣,٨٤٥	٢٧٥,٣٦٤	
المجموع	٥,٦٥١,١٩٩	٢٧٧,٠٢٩	٧٥٠,١٣٥	٥٣١,٠٤٤	٩٢٧,٥٩١
المجموع العام ٨,١٣٧,٧٩٨ دونماً					

ويقع القسم الاكبر من اراضي السقي في اقضية السلط وعجلون والكرك و نابلس واربد وعمان واريحا وهي موزعة على الوجه التالي .

القضاء	المساحة بالدونم
السلط	١٢٦,٠٠٠
عجلون وجرش	٦٥,٤٧٢
الكرك	٣٠,٤٣٠
نابلس	١٨,٣٦١
اربد	١٢,٧٥١
عمان	١٢,٨١٤
اريحا	١١,٩٨٦

وتؤلف الاراضي السقي حوالى ٣,٥ بالمائة من مجموع مساحة الاراضي الزراعية اي ان لكل فرد من مجموع السكان العام اربعة دونمات من الاراضي البعل وعشري دونم من الاراضي السقي ونظراً لاعتماد السكان على الزراعة في تأمين أود معيشتهم ، فمن البديهي ان يتكاثف السكان في الاقضية التي تكثر فيها اراضي السقي ، باستثناء مدينتى عمان والقدس ، اللتين تتمتعان بمزايا واعتبارات خاصة تستهوي بطبيعتها تكثف السكان فيهما .

والقمح أهم الحاصلات الزراعية ومعدل انتاجه السنوي يعتمد على كمية الامطار ويقدر المحصول السنوي في السنوات الغزيرة المطر بـ ١٧٠ ألف طن وبمائة ألف طن في السنوات المعتدلة المطر ، وبخمسین ألف طن في حالة الجفاف . وفي تقرير لوزارة الزراعة وضع في أواخر سنة ١٩٥١ يقدر الانتاج الزراعي السنوي على الوجه التالي :

نوع المحصول	الانتاج بالطن	الاستهلاك	النقص	الفائض
<u>القمح</u>				
الحد الاعلى	١٧٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	
الحد المتوسط	١١٦٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٧٤٠٠٠	
الحد الادنى	٦٥٠٠٠	١٩٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	
<u>الشعير</u>				
الحد الاعلى	٨٤٠٠٠	٦٥٠٠٠		١٩٠٠٠
الحد المتوسط	٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٥٠٠٠	
الحد الادنى	٣٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	
<u>العدس</u>				
الحد الاعلى	١٢٠٠٠	٨٦٠٠		٣٤٠٠
الحد المتوسط	٨٠٠٠	٨٦٠٠	٦٠٠	
الحد الادنى	٦٠٠٠	٨٦٠٠	٢٦٠٠	
الفول	٣٠٠٠	٣٠٠٠		
الذرة البيضاء	١٩٠٠٠	٣٨٠٠٠	١٩٠٠٠	
السهم	٤٥٠٠	٢٥٠٠		٢٠٠٠
الغنب	٢٧٠٠٠	٢٠٠٠٠		٧٠٠٠
الموز	٦٠٠٠	٢٠٠٠		٤٠٠٠
البندوره	١٣٠٠٠	٨٠٠٠		٥٠٠٠
الزيتون	٣٥٠٠٠	٤٠٠٠		٧٠٠٠

« ملاحظة : يستعمل حوالى عشرين ألف طن من الزيتون لانتاج الزيت »

وفي عام ١٩٥٠ انتشرت في الاردن زراعة القطن ، وكادت أن تبشر بتسائج طيبة ، لولا أن الغراس أصيبت بأفات زراعية ، عصفت بالمحصول وأوهنت عزائم المزارعين ، وكان من المقدر للقطن أن يكون سلعة تصديرية هامة ، تساهم في تقويم التجارة الاردنية الخارجية ، غير انه اتخذت استعدادات كبيرة لمكافحة آفات القطن في حالة العودة الى زراعته . أما الحاصلات الاخرى التي ظهرت بواذر نجاحها فيأتي في مقدمتها الارز حيث وجدت مناطق ملائمة لزراعته في غور الاردن ، ووادي الازرق وجاءت المحاصيل الاولية طيبة .

وخطت زراعة التبغ في الاردن خطوات واسعة ، فزاد المحصول بنسبة ملحوظة خلال سنوات قليلة . ففي سنة ١٩٤٩ كانت مساحة الاراضي المزروعة تبغاً ٦٥٠٠ دونم بلغ محصولها مائتي طن ، واصبحت في نهاية سنة ١٩٥١ حوالى ١٩٠٠٠ دونم بلغ محصولها ٥٤١ طناً . وقد صدرت كمية من هذا التبغ الى اوروبا الغربية .

الملكية الزراعية

ولا توجد في الاردن ملكيات زراعية كبيرة كما هي الحال في بعض البلاد العربية ، والملكيات الكبيرة القليلة اكثرها مملوك للعشائر والحمائل والعائلات الكبيرة ولا تؤلف سوى نسبة صغيرة من المجموع . وقد قامت دائرة الاحصاءات العامة بدراسة خاصة لتوزيع الملكيات الشخصية في الضفة الشرقية من المملكة وحصلت على نتائج أولية ذات قيمة كبيرة . ويؤخذ من هذه النتائج التي لا يوجد هناك ما ينفي احتمال انطباقها على الضفة الغربية ايضاً أن عدد المالكين في الضفة الشرقية يقدر بتسعين ألف مالك . يمثل كل واحد منهم ما معدله خمسة افراد . ويقدر عدد المالكين الذين تزيد ملكياتهم على خمسة آلاف دونم ١٧ مالكا او حوالى واحد في العشرة الاف من المجموع . يملكون في الضفة الشرقية ١٨٨ ألف دونم ، او حوالى ٣ بالمائة من المجموع ، اما عدد المالكين الذين تقل ملكياتهم عن مائة دونم فقد قدر عددهم بـ ٧٧ ألف مالك يؤلفون ٨٥ بالمائة من المجموع ويملكون مليونين و١٢١ ألف دونم من الاراضي الزراعية . واستنادا الى هذه الاحصاءات فان معدل الملكية للمالك الواحد تقدر بـ ٦٥ دونما . وهذه المساحات تبلغ حدها الاعلى ٢٢٩ دونما وفي حدها الادنى ٣٤ دونما . ولا شك ان مثل هذه الحالة من الملكية تتصف بالانصاف والعدالة ، ولا تؤلف مشكلة

تستدعي اهتماماً خاصاً ، او معالجة عاجلة . والاراضي الحرجية في الاردن من املاك الدولة وأقل من عشرة في المائة منها ملك خاص للأهلين ، او مشاع بين بعض سكان القرى .

وعلى الرغم من هذه الصورة التي تعتبر ضعيفة فان امكانيات التوسع الزراعي لا حد لها . ويمكن بتحسين الاراضي الزراعية الحالية واستصلاح الاراضي الاخرى ، زيادة الثروة الزراعية زيادة كبيرة ستكون ثمرتها بعث الرخاء وارتفاع مستوى المعيشة . ولتحقيق هذه الغاية تتخذ عدة خطوات في آن واحد ، اهمها توسيع شبكة الري ، وتسمية موارد المياه السطحية والجوفية ، وزيادة الوسائل الآلية ، وتوفير رؤوس الاموال الزراعية : فمن ناحية شبكة الري ، ستجري أعمال هامة لاستغلال مياه نهر اليرموك ، ومياه عدد من الاودية الكبيرة كالازرق ، ووادي شعيب والزقلاّب ، والفارعة ، ويجري فتح الآبار الارتوازية في مناطق متعددة ، وتبنى السدود لحبس مياه الامطار ، والادوية . وفي سنة ١٩٥٢ عقدت اتفاقية بين الحكومتين الاردنية والاميركية لتنظيف عدد من الآبار والبرك الرومانية القديمة واعدادها ثانية لخزن مياه الامطار .

ويتوسع المزارعون كما تتوسع وزارة الزراعة ، في استخدام الآلات الزراعية الحديثة كلما تيسرت لديهم الاموال الكافية لذلك . ولاشك ان الضرورة تحتم متابعة هذا الاتجاه باندفاع وتصميم . إذ أن رخاء الاردن يعتمد على زيادة المحاصيل الزراعية ، وتحسين انواعها لتمكين من دخول الاسواق العالمية في حالة وجود فائض منها وتحقيق أثمان طيبة غير بخسة ، ولإقامة صناعات زراعية تستمد خاماتها من الانتاج المحلي . وقد قامت فعلاً صناعة لانتاج رباب - عصير - البندورة ، أصابت نجاحاً طيباً . وفي الوقت نفسه فان النية معقودة لانشاء مصنع لتكرير الزيوت النباتية وفق منهاج تنمية الصناعات الذي تبنته الحكومة الاردنية ورصدت له بعض الامول من ميزانيتها .

ومما يشتر بالخير أيضاً ان اعمال وزارة الزراعة ، تتجه اتجاهاً سليماً تستهدف معالجة آنية لجميع المشاكل الاساسية التي تعترض سبيل الحالة الزراعية .

التجارة الاردنية

التجارة الداخلية

ليست التجارة الداخلية في الاردن ذات مجال واسع ، بالمقارنة مع مثيلاتها في البلاد المجاورة او البلاد الاجنبية . فهي تجارة ضيقة الافق لعدم تعدد او تنوع المنتجات المحلية من صناعية وزراعية . والاردن لا ينتج من مواد الاستهلاك الغذائي او الصناعي ما يكفي حاجته ، وهو لذلك مضطر لاستيراد المواد الغذائية والصناعية والاولية لتسيير الحياة فيه . ونتيجة لضيق التجارة الداخلية فان الدخل القومي في الاردن محدود وقليل بالنسبة لاکثر بلدان العالم . ويتأتى هذا الدخل بصورة رئيسية عن الانتاج الزراعي ، والصادرات العادية والمعادة ، ومن انفاق الامول ذات المنشأ الاجنبى .

ويتأثر نشاط التجارة الداخلية تأثيراً طردياً مع وفرة الانتاج الزراعي او قلته ، وبشباط السياحة والصادرات من الحاصلات المحلية ، ومشاريع المساعدات الاجنبية ، التي تجلى اهميتها في تعديل ميزان المدفوعات وتسديد قيم السلع المستوردة وسائر النفقات الاردنية الخارجية ، مما سيأتي ذكره .

وتتأثر التجارة الداخلية أيضاً بتقلبات الاسعار العالمية ، التي اذا ارتفعت ارتفاعاً باهظاً لسبب من الاسباب ، وأصبح ثمنها فوق طاقة المستهلك العادي سببت ركوداً في الاسواق ، واذا انخفضت سببت ارتفاعات مالية محلية ، وخسارة ملموسة للبلاد ، وتتأثر اثمان البضائع ايضاً بکثرة التكاليف الناشئة عن بعد موانئ الاستيراد في بيروت او العقبة ، وغلاء زيوت الوقود اللازمة للنقل .

وتتأثر اسعار الحاصلات والمنتجات المحلية تبعاً للعرض والطلب كما وانها تتأثر بحسب وفرتها في ايام مواسمها . ولا شك بان ارتفاع وانخفاض هذه الاسعار يؤثر بدوره على حركة رواج الاسواق المحلية .

وللتجارة المحلية في الاردن فترات هدوء وفترات نشاط ، ولكن المشاهد ان فترات الهدوء في اي عام من الاعوام هي اطول مدة من فترات النشاط التي تأتي عادة في اوقات ثابتة قبل الاعياد واثناء مواسم الحصاد ، عندما يبيع المزارعون محاصيلهم ، وتأتي ايضاً عندما تبدأ الحكومة

بأنفاق الاموال العامة على المشاريع المختلفة كالانشاءات العامة وبناء الطرق ، وتوزيع القروض وما اليها . ولا تدوم فترة النشاط طويلا ، بل تقضي بانقضاء المناسبات التي سببتها ، وتعود الاسواق بعدها الى الهدوء .

التجارة الخارجية

من أهم مظاهر التجارة الخارجية في الاردن ذلك البون الشاسع بين الصادرات والواردات ، مما يدل دلالة واضحة على مدى انخفاض درجة الكفاية الذاتية في البلاد بالنسبة لمختلف السلع اللازمة للاستهلاك . والصادرات تؤلف حوالى عشرة بالمائة من مجموع التجارة الخارجية ، ونسبتها الى الواردات كنسبة واحد الى تسعة والصنفان الغالبان على تجارة التصدير هما أولاً أن القسم الاكبر من الصادرات من حيث النوع والكمية يتألف من الحاصلات الزراعية من خضار وفواكه موسمية ، وبعض المنتجات الحيوانية بصورة اولية وبعض المواد الخام ، وثانياً ان أسواق التصدير تقتصر على منفذ رئيسي واحد هو أسواق سوريا ولبنان وعلى منافذ ثانوية متعددة تشمل عدة بلدان شرقية وغربية .

ويتألف جدول الصادرات الاردنية من ٨٠ سلعة بين رئيسية وثانوية ، بينما يتألف جدول المستوردات من اكثر من ٧٤٦ سلعة مختلفة .

الصادرات

بلغت قيمة الصادرات في الثلاث سنوات الماضية كما يلي بالدينار الاردني :

١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠
١,٣٨٠,٠٠٠	١,٠٣١,٠٠٠	١,٥٧٣,٠٠٠

أما الواردات فقد بلغت قيمتها في السنوات نفسها كما يلي بالدينار الاردني :

١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠
١٧,٣٨٨,٠٠٠	١٥,٧٦٢,٠٠٠	١٠,٧٦٦,٠٠٠

وتشمل الواردات في الستين الاخيرتين ما قيمته مليونان ونصف مليون دينار في السنة من مستوردات وكالة الاغاثة .

وفيما يلي قائمة بالصادرات الاردنية مصنفة حسب البلدان المصدر اليها خلال

سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ .

البلد	١٩٥١	١٩٥٢
سوريا	٩٥٣,٠٠٠	٥٦٧,٠٠٠
لبنان	١,٩٠٠	٤٩٥,٠٠٠
العراق	١٧,١٧٠	٥١,٣٥٠
مصر	٢٣,٦٠٠	٣٩٠
المملكة السعودية	١٣,١٠٠	١٠٣,٣٠٠
انجلترا	٦٠٠	٢٠,٠٠٠
ايطاليا	—	١٢,٠٠٠
البلجيك	٢,٠٠٠	٢,١٠٠
فرنسا	٢,١٠٠	٦٠٠
ايرلندة	٢,٣٠٠	١,٥٠٠
الولايات المتحدة	٩,٥٠٠	٢٠,٧٠٠
بلاد اخرى	٥,٧٣٠	٧٩,٠٦٠
المجموع	١٠٣,١٠٠	١,٢٨٠,٠٠٠

وكان في مقدمة السلع الاردنية المصدرة ما يلي :

الصنف	١٩٥١	١٩٥٢
الصوف	٤٨٧	٦٤
الخضار الطازجة	١٦٨	٢٨٧
الاثمار الطازجة والمجففة	٨٣	٩٢
الصابون	٦٩	١٣
المجلود الخام	٦٨	٧٠
زيت الزيتون	٢٨	١٨٩
صناعة الاراضي المقدسة	٢٣	١٩
الفوسفات والاسمدة	١٢	٢٥
المجموع	٩٣٨	٩٧٥

تخضع الصادرات لبعض القيود التي تملخص في ضرورة توفر فائض من السلعة المراد تصديرها ، ولحركة الاسعار للاستدلال منها على النقص أو الوفرة . وهذه القيود تفرض بين الحين والآخر ، بقصد تأمين الحصول على عملة أجنبية لقاء البضائع المصدرة ، والتأكد بأن المواد المراد تصديرها هي من منشأة أردني زراعي أو صناعي ، وليست من البضائع المستوردة . وأنظمة التصدير لا تبيح إعادة التصدير إلا في حالات خاصة ، وبموافقة دولة رئيس الوزراء . وفي جميع الحالات يستوفى عن الصادرات رسم قيمي قدره اثنان بالمائة . والتصدير غير محصور بأشخاص معينين وانما هو مباح لكل من يملك المقدرة على مزاولته.

الواردات

يعتمد النشاط التجاري في الاردن على تداول السلع المستوردة ، من مواد انتاجية وضرورية وكماالية . ويخضع الاستيراد لاعتبار رئيسي واحد وهو الحصول على رخصة بالاستيراد مقترنة بتصريح لتحويل قيمة البضائع بالعملة الأجنبية المعنية ، قبل التعاقد على الشراء . والاستيراد من النواحي الحساسة في التجارة الاردنية .

وتدل الاحصاءات التجارية ان قيمة واردات الاردن وصادراته خلال السنوات الثلاث الماضية بلغت بالدينار كما يلي :

السنة	الواردات	الصادرات الوطنية	البضائع المعادة
١٩٥٠	١٠٠٧٦٦,٠٠٠	١,٥٧٣,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
١٩٥١	١٥٠٧٦٢,٠٠٠	١,٠٣١,٠٠٠	٤١٢,٠٠٠
١٩٥٢	١٧٠,٣٨٨,٠٠٠	١,٢٨٠,٠٠٠	٢٥٢,٠٠٠

وقد جاءت الواردات الاردنية من البلاد التالية مقومة بألوف الدنانير :

البلد	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
انكلترة	٢,٨٠٥	٢,٢٧٥	٣,٠٤٦
«سوريا» بضائع وطنية	١,٣٢٣	١,٩١١	١,٩٢٢
» بضائع اجنبية		٢,٣٦٦	٣٤٧
«لبنان» بضائع وطنية			٦١٨
» بضائع اجنبية			٢,٢٩٦
الولايات المتحدة	٥٠٧	١,١١٥	١,١٨١
ايطاليا	٩٤٠	٧٩٧	١,٢٤٩
العراق	٤٣٠	١,٧٧٥	٧٣٨
تركيا	٢١	١٤	٦٨٥
المانيا	١٩	٢٠٦	٥٧٥
فرنسا	٤٣٧	٦٤٠	٤٢٩
مصر	٦٣٨	٣٥٣	١٦٩
المملكة العربية السعودية	١٤	٣٠١	٣٨٥
البحريك	٤١٧	٢٥٢	٣٩٧
يوغوسلافيا	١٠٢	١٥٦	٣١٦
تشيكوسلوفاكيا	٥٦٧	٥٥١	٢٥٨
هولنده	١٧٧	١٩٢	٣٤١
السويد	٣٨٠	٢٨٠	١٨٨
بولنده	٤٩	٨٢	١٦٣
اليابان	٢١٦	١٦	١٣٤
ايران	٨٦٠	٦٢٩	٢٧
كندا	٢	١٦١	١٢٦
بلاد اخرى	٨٦٢	١,٠٦٩٠	١,٧٩٨
المجموع	١٠,٧٦٦	١٥,٧٦٢	١٧,٣٨٨

ويلاحظ بالنسبة للاستيراد من سوريا ولبنان أن البلدين كاتتا حتى سنة ١٩٥٢ تعتبران بلداً واحداً من اجل غايات الاحصاءات التجارية .

وكانت اهم السلع المستوردة في سنة ١٩٥٢ مقومة بالوف الدنانير كما يلي :

<u>الصف</u>	<u>١٩٥٢</u>
الحبوب	٢٠١٧٠
منتجات المطاحن	٩٣٠
السكر ومصنوعاته	١٠٠٥٠
زيوت الوقود	١٠٤٠٠
الاقمشة القطنية	١٠٤٦٠
الملابس	٧٠٠
الحرير الطبيعي والاصطناعي	٨٣٠
السيارات والدراجات	٧٨٠
الحديد	٦٣٠
الآلات والاجهزة	٦٠
الاسمنت	٥٧٠
المواد الدهنية الغذائية	٤٦٠
المواد الكيماوية	٣٠٠
الخشب	٣٢٠

التجارة الوطنية المتبادلة بين المملكة الاردنية الهاشمية وبين مختلف الاقطار العربية .

<u>السنة</u>	<u>الواردات</u> (بالدينار)	<u>النسبة الى</u> <u>المجموع العام</u>	<u>الصادرات</u> (بالدينار)
١٩٥٠	١٠٩٨٠٠٠٠٠	١٨٠٥ بالمائة	١٠٥٣١٠٠٠٠
١٩٥١	٤٠٣٤٤٠٠٠٠	٢٨٠٢ بالمائة	١٠٠١٥٠٨٦٦
١٩٥٢	٣٠٨٣٢٠٠٠٠	٢١٠١ بالمائة	١٠٢٢٠٠٠٠٠

ملاحظة : لا تشمل هذه الاحصاءات البضائع الاجنبية المعاد تصديرها او المستوردة من البلاد المجاورة .

الواردات من البلاد العربية حسب منشئها بالدينار

البلد	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
سوريا ولبنان	٨٩٨,٠٠٠	١,٩١٥,٠٠٠	—
سوريا	—	—	١,٩٢٢,٠٠٠
لبنان	—	—	٦١٨,٠٠٠
العراق	٤٣٠,٠٠٠	١,٧٧٥,٠٠٠	٧٣٨,٠٠٠
المملكة العربية السعودية	١٤,٠٠٠	٣٠١,٠٠٠	٣٨٥,٠٠٠
مصر	٦٣٨,٠٠٠	٣٥٣,٠٠٠	١٦٩,٠٠٠
المجموع	١,٩٨٠,٠٠٠	٤,٣٤٤,٠٠٠	٣,٨٣٢,٠٠٠

الصادرات الاردنية الى البلاد العربية

البلد	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
سوريا ولبنان	١,٤٦٦,٠٠٠	٩٨٧,٥٨٠	—
سوريا	—	—	٥٦٨,٠٠٠
لبنان	—	—	٤٦٠,٠٠٠
العراق	١٠,٠٠٠	١٦,٦٠٠	٥٥,٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٢٦,٠٠٠	١٠,٢٥٠	١٠٣,٠٠٠
مصر	٢٩,٠٠٠	١,٤٣٦	—
المجموع	١,٥٣١,٢٦٠	١,٠١٥,٨٦٦	١,١٨٦,٠٠٠

تفاصيل أهم الواردات من البلاد العربية بالوف الدناير

البضاعة	سوريا ولبنان		سوريا		لبنان	العراق		مصر		المملكة العربية	
	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٣	١٩٥٠	١٩٥١
الحيوانات الحية	١										
مستجات الابلان والسمن	١٦					١					
الجوب ومستجاتها	١٢٣	٤٦٤				١٣٨		٢٥٨			
الفواكه والخضار والشمور	٢٢١	١٦٨				٧٩		٢٦			
السكر ومستجاته	٢٤					٢٢					
البترول ومشتقاته											
زيوت غذائية											
أسمنت											
الالبسة والتركيبو	١٣٩	١٥٤				١٠٨					
القطن الخام	٥٨	٨١									
الاقمشة القطنية	١٨٢	٣١٥									
الغزولات	٥	٨٥									
المشروبات الروحية											
الأحذية	١٩	١٤									
الكتب والمطبوعات		٣									
الورق بأنواعه		٢٤									

تمويل التجارة الاردنية

تستورد البضائع للأردن عن طريق الوسطاء ، أو مباشرة من المنتجين أو المصدرين ، وعند التعاقد على الشراء يفتح المستورد اعتماداً مستندياً في أغلب الأحيان وفي أقلها يدفع الثمن عند استلام البوالص أو البضاعة نفسها . ويشترط في المستورد أن يكون حاملاً لرخصة استيراد ، واذن عملة ، وان يستورد بضاعته رأساً من مصدرها ، ضمن مدة الرخصة . وبمعكس ذلك تتعرض بضاعته للمصادرة ، وتستثنى من ذلك البضائع الوطنية الواردة من سوريا ولبنان والعراق . وتوزع رخص الاستيراد على التجار المسجلين في دائرة الاستيراد كلاً حسب اختصاصه .

وكما يستدل من الاحصاءات التجارية فان المملكة تواجه مشكلة حادة الطرفين . فهناك أولاً الفرق الشاسع بين الواردات والصادرات ، وهناك ثانياً قلة الحاصلات المحلية القابلة للتصدير ، أو لسد حاجة الاستهلاك المحلي ، فالواردات تبلغ تسعة اضعاف الصادرات والاتاج المحلي الزراعي في أصله وصناعي في فرع ، واسواقه محدودة لم تتغير منذ سنوات كثيرة ، ومستقبله مرتبط بالامطار السنوية ، التي قد تأتي غزيرة أو شحيحة . ويسوى العجز في الميزان الحسابي ، أو ميزان المدفوعات ، بالاموال الاجنبية والمساعدات المختلفة التي تتلقاها المملكة . وتعتبر هذه المصادر المالية الوسيلة الوحيد التي تستعين بها البلاد لتسيير حياتها اليومية ، والجسر الذي تحاول المرور عليه لبناء حياة اقتصادية سليمة الاركان ، وقائمة على خيرات البلاد ومواهب السكان .

وتنشر فيما يلي ميزان المدفوعات للسنوات ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ مستقى من دائرة الاحصاءات العامة :

ميزان المدفوعات في السنوات

١٩٥٢—١٩٥٠

الوحدة مليون دينار

التأديت

١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠
١٤٠٢٧	١٣٠٦٦	١٢٠٤٠
٢٠٥٨	٢٠٥٢	١٠٨٠
١٠١٧	٠٩٨	٠٨٣
٠٠٣	٠٠٤	٠٠٤
٠٠٩	٠٠٩	٠١٢
٠٣٠	٠١٦	٠٢٢
٠١٧	٠٠٨	٠٠٢
١٨٠٦١	١٧٠٥٣	١٤٠٧١

المستوردات التجارية

مستوردات الاغائة

السياحة والسفر

النقل والتأمين

المحول من دخل الشركات الاجنبية

العاملة في الاردن

نفقات حكومية

متفرقة

المجموع

العائدات (العامه والخاصة)

١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠
٢٠١١	٢٠٠٠	١٠٩٥
١٠٢٦	١٠٢٥	٠٨٠
٠٠٥	٠٠٣	٠٠٢
٠٨٩	٠٧٥	٠٥٧
٠٦٣	٠٣٦	٠٥٩
٤٠٩٤	٤٠٣٩	٣٠٩٣

العائدات العامة

الصادرات

السياحة والسفر

أرباح مجلس النقد

نفقات البعثات الدبلوماسية

متفرقة

المجموع

١٣٠٦٧	١٣٠١٤	١٠٠٧٨
١٧٠٦١	١٧٠٥٣	١٤٠٧١

العجز العام

المجموع

العائدات الخاصة

« تسوية ميزان المدفوعات وتسديد العجز العام »

١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	
٢٠٤٦	٢٠٤٥	١٠٧٦	تحويلات المغتربين لذويهم وتحويلات خاصة
٩٠٣٥	٦٠٧٥	٥٠٩٨	تحويلات رسمية (تشمل المساعدة البريطانية ونفقات وكالة الاغاثة)
١١٠٨١	٩٠٢٠٠	٧٠٧٤	مجموع التحويلات
١٠٨٦	٣٠٩٤	٣٠٠٤	رصيد العجز العام

ملاحظة : سوي رصيد العجز العام من المأخوذ من احتياطي الاسترليني، ومن رؤوس الاموال المحولة والصادر المتفرقة، ومن اضافات، او تخفيضات، جمعت او انقصت على سبيل الاحتياط للصحيح والخطأ .

وليس بالامر المستغرب أن يشغل هذا الوضع بالبلاد ، حكومة وشعباً ، ويحفزها لتجديد قواها وامكانياتها لمواجهة بالاعمال والتدابير العاجلة لتلافى سوءاته القائمة ، وبالتنظيم الجيد المدى لضمان الانعاش والازدهار ، كي يفيض الاستقرار من صميم البلاد . إذ من الطبيعي أن لا تستقيم الشؤون الاقتصادية وألا تستقر أحوالها ، إلا اذا رسمت لها أهداف واضحة صالحة للتنفيذ على مراحل معينة . فالاردن يحتاج الى تنمية موارده المحلية من طاقة بشرية ، وأراضي زراعية ، وثروات معدنية ، ومزايا طبيعية ، كي يتمكن من بناء حياته الاقتصادية على اسس مستقرة . والطبيعة لم تغدق خيراتها على هذه البلاد بغير حساب ، ولكنها حبثها ببعض الثروات الدفينة ، التي اذا أحسن استغلالها ، تصلح درعاً متيناً يقي البلاد سوءات التخلف الاقتصادي بمختلف مظاهره .

يجري تمحيص المشاريع الخاصة باستغلال هذه الثروات الدفينة ودراسة حالة السكان ، ونوع استعدادهم الحالى للعمل ، لرسم خط السير ، وتعيين اتجاهه ، نحو الزراعة او الصناعة ، او نحو كلا الناحيتين بنسب متساوية او متفاوتة . غير انه لما كانت الزراعة تعيل اكثر من ثمانين في المائة من السكان ، فمن البديهي ان تعتبر نقطة البدء في التنظيم الاقتصادي ، وان يستقر

الرأى على توسيع الاراضي الزراعية بتنفيذ عدد من المشاريع المائية المتعلقة ببناء السدود ، واصلاح الينابيع ، وأخصها ذكراً مشروع نهر اليرموك ، الذي رصد له مبلغ اربعين مليون دولار . وتنفيذ مشاريع اخرى تتعلق بحفظ التربة والتحريج ، واكثر الحبوب ، وتشجيع الآلات الميكانيكية ، ونشر التعليم الزراعي .

وتحتاج هذه المشاريع الى رؤوس أموال كبيرة وخبرة فنية واسعة . وفعلأ حصلت المملكة على مساعدات مالية من مصادر بريطانية واميركية لانفاقها على هذه المشاريع . كما حصلت على خبراء فنيين من هيئة الامم المتحدة ، ومن الحكومتين البريطانية والاميركية . وبينما تأخذ المساعي المبذولة لتنمية الشؤون الزراعية سبيلها نحو هدفها المقصود ، يضطرر تقدم الصناعات المحلية ويتسع مجال انتاجها .

وتضاف الى الصعوبات الأساسية التي تواجه التقدم الزراعي الحاجة لرؤوس الأموال والخبرة الفنية ، والحاجة لمواد الوقود بأسعار رخيصة .

ومن مظاهر التقدم الصناعي ازدهار صناعة السجائر ، وانشاء مصنع الاسمنت وادوات الالومنيوم : والصابون ، والنسيج والمعلبات .

ومن المشاريع الصناعية ما يقوم على أموال خاصة ، ومنها ما يقوم على أموال مشتركة بين الدولة والشعب كمصنع الاسمنت ، ومصنع تكرير الزيوت النباتية التي تتجه النية لانشائه . وفضلاً عن ذلك فان استغلال مناجم الفوسفات على مقياس واسع سيؤدي لزيادة موارد العملة الاجنبية . وكذلك الحال بالنسبة لمادة المانغنيز التي اكتشفت في جنوبي المملكة والتي ستستغل في التصدير .

وتسير الى محاذاة هذه الخطوة خطوة اخرى تتناول تشجيع السياحة للأمكنة المقدسة بقصد تنمية الصادرات غير المنظورة ، وبناء ميناء العقبة لاستقبال وتصدير البضائع الاردنية .

وبعبارة اخرى فان الاردن يسير في سياسته الاقتصادية الرامية الى سد الثغرة بين الواردات والصادرات في خطين متوازيين : يتجه أحدهما نحو تنمية موارد العملة الاجنبية عن طريق تصدير المواد التي تجد لها أسواقاً دولية ، بينما يتجه ثانيهما نحو تشجيع الصناعات المحلية القائمة على المواد الخام الموجودة بقصد التوفير في انفاق العملة الأجنبية . والمعتقد إجمالاً أن تساوق الخطى في هذين الاتجاهين سيؤدي الى تحقيق قسط كبير من النجاح المرموق .

الاتفاقيات التجارية

لا يألو الاردن جهداً في توثيق علاقاته التجارية والاقتصادية مع البلاد المختلفة لا سيما البلاد العربية . وقد عقد خلال السنتين الماضيتين اتفاقيات تجارية مع كل من مصر ولبنان وسوريا وسوق اتفاقية اخرى مع العراق ويمنح البلاد العربية تسهيلات خاصة عند مرور بضائعها بالاراضي الاردنية . وكان لهذه التسهيلات أثرها في زيادة كمية البضائع المارة بالترانزيت الى المملكة العربية السعودية .

ونشر فيما يلي نص الاتفاقية التجارية الاردنية — المصرية . ونصر الاتفاقية الاردنية — اللبنانية . والاتفاقية الاردنية — السورية .

اتفاق تجاري

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة المصرية

رغبة في انماء العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة المصرية والمملكة الاردنية الهاشمية اتفقت حكومتاهما على ما يأتي :

المادة الاولى : يبذل كل من الطرفين ما في وسعه للوصول بالعلاقات التجارية فيما بينهما الى أقصى حد مستطاع ، وذلك في حدود امكانيات كل منهما الاقتصادية ، وفي نطاق النظم الاقتصادية القائمة في بلد كل منهما .

المادة الثانية : تأذن الحكومة الملكية المصرية في حدود امكانيات مصر الاقتصادية بتصدير السلع التي من أصل مصري والمبيئة في القائمة رقم «١» الى بلاد المملكة الاردنية الهاشمية وتأذن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية من جانبها باستيراد تلك السلع .

المادة الثالثة : تأذن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية في حدود امكانيات الاردن الاقتصادية بتصدير السلع التي من أصل اردني والمبيئة في القائمة رقم «٢» المرافقة لهذا الاتفاق الى البلاد المصرية . وتأذن حكومة المملكة المصرية باستيراد تلك السلع اذا كان بعضها او كلها يخضع في الوقت الحاضر او سيخضع في المستقبل لنظام الترخيص بالاستيراد .

المادة الرابعة : في حالة تغير النظم الخاصة بالاستيراد في أحد البلدين يتشاور الطرفان المتعاقدين في تعديل الاتفاق الحالي بما يتمشى والحالة الجديدة .

المادة الخامسة : يتعهد الطرفان المتعاقدان بعدم إعادة تصدير السلع التي يتم تبادلها بينهما بمقتضى الاتفاق الحالي الى أي بلد ثالث .

المادة السادسة : يجري التعامل في السلع التي تراقب توزيعها المنظمات الدولية التابعة لهيئة الامم المتحدة في حدود الأحكام التي تقررها تلك المنظمات ومع مراعاة أحكام الاتفاق الحالي

المادة السابعة : اتفق الطرفان المتعاقدان على تبادل معاملة الدولة الاكثر رعاية في كل ما يتعلق بالرسوم الجمركية او الرسوم الاضافية ، وفي طريقة تحصيل الرسوم وكذلك في

القواعد والاجراءات والعوائد التي تخضع لها عمليات التخليص الجمركية — وعلى ذلك
فالحاصلات الطبيعية او الزراعية او الحيوانية او الصناعية التي تنتجها بلاد أحد الطرفين
المتعاقدين وتصدر لبلاد الطرف الآخر لا تخضع بأي حال من الاحوال لرسم او
ضرائب او عوائد غير ما هو مفروض او ما سوف يفرض على الحاصلات المماثلة لها التي
ينتجها بلد آخر أياً كان — كما لا تخضع كذلك لقواعد او اجراءات أثقل عبئاً مما هو
مفروض او سيفرض بالنسبة لبلد آخر .

وجميع المزايا والمنح والاعفاءات التي منحت او تمنح في المستقبل من أحد الطرفين
المتعاقدين في الشأن المتقدم ذكره للحاصلات الطبيعية او الزراعية او الحيوانية او
الصناعية التي ينتجها أي بلد آخر تسري فوراً وبدون مقابل على الحاصلات المماثلة التي
ينتجها بلد الطرف الآخر .

وتمتد معاملة الدولة الاكثر رعاية الى عمليات الترانسيت التي تهمل كلاً من
الطرفين المتعاقدين .

ومن جهة اخرى اتفق الطرفان المتعاقدان على الا تزيد الرسوم الداخلية كرسوم
الاتاج والاستهلاك وما اليها التي يفرضها أحد الطرفين على المنتجات المستوردة من بلاد
الطرف الآخر على الرسوم المماثلة المفروضة على المنتجات المحلية .

المادة الثامنة : لا تسري التعهدات المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا الاتفاق على المزايا
الممنوحة والتي تمنح من أحد الطرفين المتعاقدين الى البلاد المتاخمة له .

المادة التاسعة : لتطبيق أحكام مواد هذا الاتفاق تقبل شهادات جنسية البضائع الصادرة من
السلطات المختصة التي يعينها كل من الطرفين المتعاقدين .

المادة العاشرة : تتم تسوية المدفوعات الناتجة عن هذا الاتفاق وفقاً لأحكام ولوائح الرقابة
العامة على عمليات النقد الأجنبي المعمول بها في كل من البلدين . كما تطبق تلك الأحكام
واللوائح على المدفوعات الجارية الاخرى المبينة في القائمة رقم «٣» المرافقة لهذا الاتفاق
المادة الحادية عشرة : يدخل هذا الاتفاق في دور التنفيذ من يوم توقيعه ويظل سارياً لمدة
سنة ويتجدد الاتفاق سنوياً من تلقاء نفسه ، ما لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين للطرف
الآخر رغبته في تعديله او في عدم تجديده ، وذلك قبل شهرين من تاريخ نهاية العمل به .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .
الامير حسين بن ناصر

عن حكومة المملكة المصرية
محمد صلاح الدين

القائمة رقم «١»

[الصادرات المصرية الى المملكة الاردنية الهاشمية]

« هذه القائمة ليت على سبيل الحصر »

- | | |
|---|--|
| ١ - اللببات الكهربائية المصنوعة محلياً | ١٣ - الأحذية والمصنوعات الجلدية بأنواعها |
| ٢ - الطرايش | ١٤ - النشا المصنوع من الأوز |
| ٣ - الأزرار على اختلاف أنواعها | ١٥ - الأنبذة المصنوعة محلياً |
| ٤ - خيوط القطن الرفيعة (وما فوق الـ ٤٠) | ١٦ - الشيكولاته |
| ٥ - السجاد والبسط المصنوعة محلياً (وفي حدود الحصة المقررة للتصدير بالعملة السهلة) | ١٧ - العقاقير الطبية المصنوعة محلياً |
| ٦ - غزل الكتان ومنتجاته المصنوعة محلياً | ١٨ - البصل |
| ٧ - الحنة | ١٩ - البطاطس |
| ٨ - الكتب العربية المطبوعة | ٢٠ - الحبال والدوابة |
| ٩ - الأفلام المصرية | ٢١ - القطن الطبي (في حدود الحصة المقررة بالعملة السهلة) |
| ١٠ - الاسطوانات المسجلة بمصر | ٢٢ - الاواني الزجاجية المصنوعة محلياً (ومنها زجاجات اللببات) |
| ١١ - منتجات البترول المصنوعة محلياً والمستعملة في ابادء الحشرات وبعض الاغراض الصناعية | ٢٣ - مصنوعات البلاستيك المصرية |
| ١٢ - المنسوجات القطنية وشغل السنارة (في حدود ٢٥ ألف جنيه مصري فيما | ٢٤ - الطباشير |
| | ٢٥ - الحبر المصنوع محلياً |
| | ٢٦ - أحرف الطباعة المصنوعة محلياً |
| | ٢٧ - السجاير |

القائمة رقم «٢»

[صادرات المملكة الاردنية الهاشمية الى المملكة المصرية]

« هذه القائمة ليست على سبيل الحصر »

- | | |
|---|----------------------|
| ١ - الابل والأبقار والخيول والاغنام والماعز | ٣ - البيض |
| ٢ - السمن والجبن ومشتقات الألبان | ٤ - الخضروات الطازجة |

- ٥ - الفول والفاصوليا والبسلة
٦ - العدس
٧ - الحمص والقطاني كالكرسنة والجلبانة
والنعمانة وغيرها من حبوب العلف
٨ - الفواكه والموز والبطيخ والشمام والعب
٩ - الفواكه الجافة والزبيب
١٠ - الجوز واللوز (المقشور وغير المقشور)
١١ - الصوف الخام
١٢ - التبغ والتبناك
١٣ - صناعات الاراضي المقدسة من صدف
وخشب كنماذج الاماكن الدينية
وغلافات الكتب الدينية والمسابع
والقطع الحريرية المطرزة بالفضة
والقصب
١٤ - الانبذة والمشروبات الروحية
- ١٥ - الحديد الخردة والنحاس الخردة والمعادن
الخردة الاخرى
١٦ - الرخام والالبستر
١٧ - القمح والبرغل والسميد
١٨ - الشعير
١٩ - الذرة البيضاء والصفراء
٢٠ - السمسم
٢١ - البذور والثمار الزيتية
٢٢ - النباتات الصالحة للدباغة والصباغة
٢٣ - زيت الزيتون
٢٤ - الزيوت النباتية الاخرى
٢٥ - الشحوم الصالحة للأكل
٢٦ - الصابون النابلسي
٢٧ - الجلود الخام المجففة او المملحة والجلود
المدبوغة

القائمة رقم «٣»

[المدفوعات التجارية]

- ١ - قيمة البضائع المصدرة من المملكة الاردنية الهاشمية الى مصر ونفقات شحنها والتأمين عليها وكذلك قيمة وتكاليف البضائع المصدرة من مصر الى المملكة الاردنية الهاشمية ونفقات شحنها والتأمين عليها .
- ٢ - ريع الاموال الاردنية الموظفة في مصر وريع رؤوس الاموال المصرية الموظفة في المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٣ - نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية والوفود الرسمية ونفقات الجامعة العربية .
- ٤ - نفقات السفر للسياحة والاستشفاء والاعمال التجارية .
- ٥ - نفقات إقامة الطلاب ودراسهم ورواتب واجور الموظفين والخبراء .

- ٦ — التسديدات الدورية لادارات البريد والبرق والهاتف ومؤسسات النقل العامة .
- ٧ — الايرادات الصافية الناجمة عن استثمار الخطوط الجوية والمواصلات الاخرى .
- ٨ — الضرائب والرسوم وكذا الغرامات والتعويضات المترتبة على أحكام قضائية او ادارية .
- ٩ — أقساط وتعويضات اتأمين وإعادة التأمين .
- ١٠ — المبالغ المستحقة لقاء براءات الاختراع وحقوق التأليف طبقاً للقوانين القائمة في كل بلد من البلدين .

١١ — المبالغ المستحقة عن عرض الأفلام المصرية في المملكة الاردنية الهاشمية والأفلام الاردنية في مصر وعن بيع الاشتراك في الصحف والمجلات والنشرات الدورية التي تصدر في أحد البلدين وتوزع في البلد الآخر .

المدفوعات المذكورة أعلاه ليست حصرية ، ويمكن إضافة أي نوع آخر من المدفوعات اليها بناء على اتفاق الطرفين .

اتفاق

لتنظيم التبادل والتراخيص والنقل بين المملكة الاردنية الهاشمية ولبنان

ان حكومتى المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية رغبة منهما فى تنظيم العلاقات الاقتصادية بين بلديهما وتوطيدها على اسس ثلاث الصلات الطبيعية القائمة بينهما قد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى : يعمل الفريقان المتعاقدان على تنمية العلاقات الاقتصادية وتسهيل التبادل التجاري بين بلديهما وفقاً للاحكام الواردة فى هذا الاتفاق وللأنظمة المرعية فى كل من البلدين بما لا يتعارض مع هذه الاحكام .

١ — تبادل الانتاج الزراعي والحيواني

المادة الثانية : (١) تسمح الحكومة الاردنية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية ذات المنشأ اللبناني المستوردة مباشرة الى الاردن وتسمح الحكومة اللبنانية بتصدير هذه المنتجات .
(٢) تسمح الحكومة اللبنانية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية ذات المنشأ الاردني المستوردة مباشرة الى لبنان وتسمح الحكومة الاردنية بتصدير هذه المنتجات .
(٣) يحق لكل من الفريقين المتعاقدين منع تصدير المنتجات الزراعية المدرجة فى الجدول رقم (١) الملحق بهذا الاتفاق أو الحد من تصديرها وذلك فى حالات استثنائية خاصة على ان يعلم الفريق الآخر عن اتخاذ هذه الاجراءات قبل تطبيقها وعن الأسباب التى استوجبت ذلك

المادة الثالثة : (١) تعفي الحكومة الاردنية الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والنباتية ذات المنشأ اللبناني المستوردة مباشرة الى الاردن من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد باستثناء المنتجات المدرجة فى الجدول رقم (٢) الملحق بهذا الاتفاق .
(٢) تعفي الحكومة اللبنانية الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والنباتية ذات المنشأ الاردني المستوردة مباشرة الى لبنان من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد .

٢ — تبادل الاتاج الصناعي

المادة الرابعة : (١) تعتبر المنتجات الصناعية من مصنوعات احد البلدين المتعاقدين عندما تكون قيمة المواد الاولية المحلية من منتجات ذلك البلد الداخلة في تلك المادة مع اجور الصناعة المحلية لا تقل عن ٥٠ بالمائة من تكاليف انتاج تلك المصنوعات .

(٢) تعتبر المنتجات الصناعية المذكورة في جدول رقم ٣ و٤٦ المشار اليها في المادة السادسة من هذا الاتفاق من مصنوعات بلد المنشأ المحلية ولا يطلب من اجلها اثبات نسبة الصنع المبينة في الفقرة (١) اعلاه .

المادة الخامسة : (١) تسمح الحكومة اللبنانية باستيراد المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني ضمن الشروط المنصوص عليها فيما يلي والمستوردة مباشرة الى لبنان وتسمح الحكومة الاردنية بتصدير هذه المنتجات .

(٢) تسمح الحكومة الاردنية باستيراد المنتجات الصناعية ذات المنشأ اللبناني ضمن الشروط المنصوص عليها فيما يلي والمستوردة مباشرة الى الاردن وتسمح الحكومة اللبنانية بتصدير هذه المنتجات .

المادة السادسة : (أ) استيراد المنتجات الصناعية اللبنانية الى المملكة الاردنية .

(١) تعفي الحكومة الاردنية من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد المنتجات الصناعية ذات المنشأ اللبناني المستوردة مباشرة الى الاردن والمدرجة في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا الاتفاق .

(٢) تعفي الحكومة الاردنية المنتجات الصناعية ذات المنشأ اللبناني المدرجة في الجدول رقم (٤) الملحق بهذا الاتفاق والمستوردة مباشرة الى الاردن من اجازات الاستيراد وتخضع هذه المنتجات الى تعريف جمركية مخفضة تبلغ ثلث التعريف العادية المطبقة في المملكة الاردنية الهاشمية .

(٣) تعفي الحكومة الاردنية المنتجات الصناعية ذات المنشأ اللبناني غير المدرجة في الجدولين ٣ و ٤ المذكورين اعلاه من اجازات الاستيراد وتمنحها التخفيض الجمركي المذكور في الفقرة (٢) اعلاه عندما تكون مستوفية للشروط المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة الرابعة من هذا الاتفاق .

(٤) تخضع المنتجات الصناعية ذات المنشأ اللبناني المستوردة مباشرة الى المملكة الاردنية الهاشمية والمدرجة في الجدول رقم (٥) الملحق بهذا الاتفاق الى اجازات استيراد والى كامل التعريفات الجمركية العادية المطبقة في الاردن .

(ب) استيراد المنتجات الصناعية الاردنية الى لبنان .

(١) تعفي الحكومة اللبنانية من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني المستوردة مباشرة الى لبنان والمدرجة في الجدول رقم «٦» المرفق بهذا الاتفاق .

(٢) تعفي الحكومة اللبنانية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني غير المدرجة في الجدول رقم «٦» المذكور اعلاه من اجازات الاستيراد وتخضعها الى تعريفات جمركية مخفضة تبلغ ثلث التعريفات العادية المطبقة في لبنان وذلك عندما تكون مستوفية الشروط المنصوص عليها في الفقرة «١» من المادة الرابعة من هذا الاتفاق .

(٣) تخضع المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني المستوردة مباشرة الى لبنان والمدرجة في الجدول رقم «٧» الملحق بهذا الاتفاق الى اجازات استيراد والى كامل التعريفات الجمركية العادية المطبقة في لبنان .

المادة السابعة : (١) يجوز لكل من الفريقين المتعاقدين تطبيق نظام رخص استيراد على المنتجات الصناعية الواردة من بلد الفريق الآخر وذلك لغايات تنظيمية بحتة ولا يجوز في اية حال من الاحوال ان يؤدي تطبيق مثل هذا النظام الى الحد من استيراد المواد التي تشملها .

(٢) يحق لكل من الفريقين المتعاقدين في ظروف استثنائية وضع الحظر على استيراد منتجات صناعية من بلد الفريق الآخر شريطة ان يكون مثل هذا الحظر عاماً وشاملاً سائر البلدان العربية والاجنبية بلا استثناء .

٣ — احكام عامه بشأن تبادل الاتاج

المادة الثامنة : ترفق المنتجات ذات المنشأ المحلي المستوردة مباشرة من بلد احد الفريقين المتعاقدين الى الفريق الآخر بشهادة منشأ تؤشر عليها السلطات الجمركية في البلد المصدر اليها وتخضع عمليات الاستيراد والتصدير الى المعاملات الجمركية المعتادة .

المادة التاسعة : (١) لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة في بلد احد الفريقين المتعاقدين المستوردة مباشرة الى بلد الفريق الآخر الى رسوم داخلية مهما كان نوعها تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الاولية.

(٢) يحق للحكومة اللبنانية ان تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المستوردة من المملكة الاردنية الى رسوم داخلية على ان لا يتجاوز مجموعها ١ بالمائة من قيمة البضائع المستوردة بالنسبة للمنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب هذا الاتفاق و ٥ بالمائة بالنسبة للمنتجات الاخرى بشرط ان يكون معدل هذه الرسوم واحداً بالنسبة الى جميع البلدان .

(٣) يحق للحكومة الأردنية ان تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المستوردة من لبنان الى رسوم داخلية على ان لا يتجاوز مجموعها ٥ بالمائة من قيمة البضائع المستوردة بالنسبة للمنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب هذا الاتفاق و ٥ ر ٩ بالمائة بالنسبة للمنتجات التي تخضع الى كامل الرسوم او الى الرسوم المخفضة بشرط ان يكون معدل هذه الرسوم واحداً بالنسبة الى جميع البلدان .

المادة العاشرة : يمنح كل من الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر معاملة الدولة الاكثر رعاية في كل ما يتعلق بالامور التالية :

- (١) التبادل التجاري .
- (٢) منح اجازات الاستيراد والتصدير .
- (٣) الاستيراد او التصدير من المناطق الحرة .
- (٤) المعاملات الجمركية سواء كانت في الترانزيت أم في الاستيراد والتصدير .

المادة الحادية عشرة : لا تشمل معاملة الدولة الاكثر رعاية المنصوص عليها في المادة السابقة الفوائد الناجمة من اتحاد جمركي قد يعقد بين احد الفريقين وفريق آخر .

المادة الثانية عشرة : يجوز للفريقين المتعاقدين باتفاق يتم بينهما تعديل الجداول المرفقة بهذا الاتفاق .

٤ — الترانسيت والمنطقة الحرة

المادة الثالثة عشرة : يعتبر نقلاً بطريق الترانسيت عبر الاراضي التابعة لبلد احد الفريقين المتعاقدين نقل البضائع والامتعة الشخصية ايا كان منشأها بما فيه البضائع التي منشأها احد البلدين المتعاقدين سواء انقلت من واسطة نقل الى واسطة نقل اخرى أم لم تنقل او اودعت المستودعات أو لم تودع أو وسقت كلياً أو جزئياً أو طرأ تبديل على شحنها أو لم يطرأ مما تؤلف انتقالاً كاملاً يبدأ وينتهي خارج حدود البلد الذي جرى عبره الترانسيت .

المادة الرابعة عشرة : يعفي كل من الفريقين المتعاقدين البضائع والامتعة الشخصية الخاصة بالفريق الآخر التي تمر عبر اراضيه من الرسوم الجمركية ورسوم الترانسيت ومن كل رسم آخر عدا ما هو عادل ومعقول من نفقات النقل او بدل الخدمات الناجمة عن الترانسيت ولا تخضع هذه البضائع أو الامتعة الشخصية أو وسائط النقل الى اية قيود معينة .

المادة الخامسة عشرة : يقدم كل من الفريقين المتعاقدين التسهيلات اللازمة لمرور بضائع الآخر الفريق بالترانسيت عبر اراضيه .

المادة السادسة عشرة : تخضع البضائع التي تمر بالترانسيت عبر البلدين الى معاملات الترانسيت في كل بلد على حده .

المادة السابعة عشرة : (١) يوقع صاحب البضاعة او الناقل المفوض بنقلها تعهداً لضمان انجاز موجبات الترانسيت المرعية في ذلك بلد .

(٢) تتبادل السلطات الجمركية في البلدين المتعاقدين الكتب اللازمة بشأن المستندات وشهادات الوصول العائدة للبضائع المنقولة بالترانسيت وتحدد فيها شروط وكيفية تنظيم واعادة تلك الوثائق .

المادة الثامنة عشرة : يحظر المرور بالترانسيت للبضائع الممنوع ادخالها الى اراضي كل من الفريقين المتعاقدين بموجب انظمتها المرعية وتتبادل السلطات الجمركية في البلدين المتعاقدين لوائح بهذه البضائع .

المادة لتاسعة عشرة : (١) تستفيد البضائع المارة بالترانسيست عبر كل من البلدين المتعاقدين وضمن نطاق القوانين والأنظمة المعمول بها من وضع المناطق الحرة في البلدين ويقدم كل من الفريقين التسهيلات اللازمة للفريق الآخر لهذه الغاية .

(٢) يمنح كل من الفريقين المتعاقدين التسهيلات اللازمة لإنشاء مناطق حرة للفريق الآخر في موانئ بلاده بما في ذلك تأجير الأراضي المناسبة لهذه الغاية ضمن شروط يتفق عليها ولا تقل عن افضل الشروط الممنوحة أو التي ستمنح لأي بلد ثالث .

٥ - النقل

المادة العشرون : (١) تنقل البضائع القاصدة إحدى البلدين المتعاقدين بواسطة السكة الحديدية وفقاً للأنظمة المرعية في كل منهما .

(٢) شذوذاً عن احكام الفقرة «١» من هذه المادة يسمح النقل بالسيارات في الحالات التالية :
« أ » الآلات والمعامل واجزائها والاسمنت والحجوب والأرز والاسفلت والبطاطا والفواكه والغراس والمواد الأخرى القابلة للتلف الواردة الى الاردن بالترانسيست عن طريق لبنان .

« ب » المحروقات السائلة .

« ج » مؤن اللاجئين وفقاً للاتفاقات الخاصة بها .

« د » البضائع غير المذكورة اعلاة والمرسلة الى الاردن التي تعجز عنها السكة الحديدية عن نقلها خلال مدة اسبوعين من تاريخ تقديم طلب النقل اليها وتكلف السلطات الجمركية بتطبيق احكام هذا البند .

« هـ » البضائع المرسلة من لبنان الى اي بلد ثالث عبر الاردن ،

« و » البضائع المرسلة من الاردن الى اي بلد ثالث عبر لبنان .

« ز » البضائع اللبنانية المنشأ والاجنبية المعاد تصديرها والمستوردة من لبنان الى الاردن .

« ح » البضائع الاردنية المنشأ أو الاجنبية المعاد تصديرها والمستوردة من الاردن الى لبنان .

(٣) اما السيارات المستوردة فيسمح لها بالمرور بقوة محرركاتها .

(٤) « أ » يسمح بدخول وخروج سيارات الشحن العمومية والخصوصية المسجلة في بلد

أحد الفريقين إلى أراضي الفريق الآخر ومنها وعبرها فارغة أو محملة وأن تصل بحمولتها إلى المكان الذي تقصده في بلد الفريق الآخر على أن لا تتعاطى النقل الداخلي بأي حال من الأحوال وأن يسمح لها بالإقامة مدة لا تقل عن أسبوع .

«ب» يسمح بدخول وخروج سيارات الركوب العمومية والخصوصية المسجلة في بلد أحد الفريقين إلى أراضي الآخر ومنها وعبرها محملة أو فارغة على أن لا تتعاطى النقل الداخلي وأن يسمح لها بالإقامة مدة لا تقل عن أسبوع للسيارات العمومية وثلاثة أشهر للسيارات الخصوصية :

«ج» يقصد بعبارة النقل الداخلي النقل من أي مكان أو مركز في داخل أحد البلدين إلى أي مركز في نفس ذلك البلد .

«د» تمنح التأشيرات للسواقين اللبنانيين والأردنيين لمدة ثلاثة أشهر على الأقل ولعدة سفرات مع مراعاة الحالات الخاصة التي يكون فيها السواقون طالبوا التأشيرات — ممنوعين من الدخول إلى بلد أحد الفريقين لغايات الأمن العام .

المادة الحادية والعشرون : يصبح هذا الاتفاق نافذاً بعد انقضاء خمسة أيام على يوم تبادل وثائق الأبرام ويعمل به لمدة سنة اعتباراً من تاريخ نفاذه ويتجدد حكماً سنة فسنة إلا إذا ابلغ أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر خطياً قبل شهرين على الأقل من انقضاء مدة هذا الاتفاق رغبته في عدم التجديد .

المادة الثانية والعشرون : يلغى هذا الاتفاق حال نفاذه الاتفاق الجمركي المؤرخ في ١٠ مايس سنة ١٩٢٣ مع ملحقاته أو أية تعديلات طرأت عليه .

وقعت في بيروت يوم الأربعاء في السابع والعشرين من شهر آب سنة ألف وتسعمائة واثنين وخمسين

عن حكومة الجمهورية اللبنانية
فليب تقلا

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
جمال طوقان

الجدول رقم « ١ »

الملحق بالاتفاق الاقتصادي الاردني اللبناني المؤرخ في ٢٧ آب ١٩٥٢
المنتجات الزراعية التي يجوز لكل من الفريقين المتعاقدين منع تصديرها أو الحد منه في
حالات استثنائية خاصة وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الثانية :

- ١ - القمح ومشتقاته .
- ٢ - الشعير ومشتقاته .
- ٣ - الذرة الصفراء والذرة البيضاء ومشتقاتها .
- ٤ - السمسم .

الجدول رقم « ٢ »

الملحق بالاتفاق الاقتصادي الاردني اللبناني المؤرخ في ٢٧ آب ١٩٥٢
المنتجات الحيوانية والنباتية ذات المنشأ اللبناني المستثناة من الاعفاء من الرسوم الجمركية
ومن اجازات الاستيراد وفقاً لنص الفقرة الاولى من المادة الثالثة :

- ١ - الاسماك الطازجة والمملحة والمدخنة .
- ٢ - القمح ومشتقاته .
- ٣ - الشعير ومشتقاته ،
- ٤ - العدس .
- ٥ - الحمص .

الجدول رقم « ٣ »

الملحق بالاتفاق الاقتصادي الاردني اللبناني المؤرخ في ٢٧ آب ١٩٥٢
المنتجات الصناعية اللبنانية المعفاة من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد وفقاً
لنص البند « ١ » من الفقرة « أ » من المادة السادسة .

- ١ - الخام والدرل والكورت المصنوعة من القطن (الكورت هو تقليد الجوخ مصنوع من القطن)
- ٢ - القطران .

- ٣ - دفاتر ورق السجاير « وتخضع لضريبة
البندرول ».
- ٤ - الادوات الزراعية .
- ٥ - الجلود المدبوغة .
- ٦ - الخيوط المستوردة لغايات صناعية .
- ٧ - الزجاج بانواعه ومصنوعاته المختلفة .
- ٨ - شقاق الشعر .
- ٩ - المواد الأولية لصنع الفراشي
والمكانس .
- ١٠ - قشر التليس .
- ١١ - زيت بذر القطن .

الجدول رقم « ٤ »

- الملحق بالاتفاق الاقتصادي الاردني اللبناني المؤرخ في ٢٧ آب ١٩٥٢
- المنتجات الصناعية اللبنانية التي تخضع حين استيرادها الى المملكة الاردنية الهاشمية الى رسوم جمركية مخفضة تبلغ ثلث التعريفة العادية المطبقة في الاردن والمعفاة من اجازات الاستيراد وفقاً لنص البند « ٢ » من الفقرة « أ » من المادة السادسة .
- ١ - محضرات الخضار والنباتات الصالحة للأكل ومحضرات الأثمار ومحضرات النباتات الأخرى أو محضرات اجزائها .
- ٢ - المحضرات الغذائية غير المذكورة ولا الداخلة في مكان آخر .
- ٣ - الغازات المضغوطة أو المميعة أو المجمدة ،
- ٤ - الأدوية المحضرة أو المعايرة وغيرها من المحضرات الصيدلانية .
- ٥ - الغراء الحيواني المنشأ .
- ٦ - الحاجات المصنوعة من السبوت والصلال « عدا الاحذية » .
- ٧ - الصناديق الخشبية المصنوعة من خشب الحور أو خشب الصنوبر .
- ٨ - الحرير الطبيعي ومصنوعاته .
- ٩ - المصنوعات من الحرير الصناعي غير الواردة في الجدول رقم « ٤ » .
- ١٠ - المصنوعات القطنية « غير الواردة في الجدول رقم (٣) والجدول رقم ٥ » .
- ١١ - الجوارب النسائية .
- ١٢ - الألبسة بالشعار « الألبسة الداخلية التي تنتجها المصانع جاهزة » .
- ١٣ - أدوات المطبخ المصنوعة من النحاس .
- ١٤ - البسكوت السادة « غير المحشي »

الجدول رقم « ٥ »

الملحق بالاتفاق الاقتصادي الاردني اللبناني المؤرخ في ٢٧ آب ١٩٥٢

المنتجات الصناعية اللبنانية التي تخضع الى اجازات الاستيراد والى كامل الرسوم الجمركية بموجب التعريف المطبقة في الاردن وفقاً لنص البند «٤» من الفقرة «أ» من المادة السادسة:

- ١ - المشروبات الروحية .
- ٢ - السيروتو الصافي والمغيرة خواصه
- ٣ - المشروبات الروحية العطرية .
- ٤ - ورق التبغ والتبناك .
- ٥ - الكبريت « عيدان الثقاب » .
- ٦ - المصنوعات الصدفية .
- ٧ - الادوات المصنوعة من الالمنيوم .
- ٨ - المسامير .
- ٩ - المويليا من الخشب والحديد على اختلاف انواعها .
- ١٠ - اصناف الكراسي المصنوعة .
- ١١ - المرايا .
- ١٢ - انواع الالبسة المخططة كالتقاير والقمصان والبيجامات وغيرها « ولا يشمل ذلك الالبسة بالشعار التي تنتجها
- ١٣ - الاخذية .
- ١٤ - الجوارب الرجالية .
- ١٥ - اشغال الصنارة والحبك الآلي « ما عدا الكسكات النسائية »
- ١٦ - الكتافات والحشوات الخاصة بصناعة الخياطين .
- ١٧ - ارحية الطواحين .
- ١٨ - المعكرونة والشعيرية .
- ١٩ - الصابون .
- ٢٠ - زيت الزيتون .
- ٢١ - القفف .
- ٢٢ - المكانس والفراشي باستثناء فراشي الاسنان .
- ٢٣ - انواع الورق المصنوع .
- ٢٤ - الاسمنت ومصنوعاته .

الجدول رقم « ٦ »

الملحق بالاتفاق الاقتصادي الاردني اللبناني المؤرخ في ٢٧ آب ١٩٥٢

المنتجات الصناعية الاردنية المعفاة من الرسوم الجمركية ومن شهادات نسبة الصنع ومن اجازات الاستيراد وفقاً لنص البند « ١ » من الفقرة « ب » من المادة السادسة.

- ١ - الرخام خاماً او مصنوعاً .
- ٢ - الفوسفات ومصنوعاته .
- ٣ - المصنوعات الصدفية بما فيها الممزوجة مع الخشب .
- ٤ - الجبس والرمل بما فيه الكوارتز .
- ٥ - زيت الزيتون .
- ٦ - مسحوق الزجاج وفضلاته وكساراته .
- ٧ - الحجر وبلاط الحجر .
- ٨ - البوتاس .
- ٩ - الحصر .
- ١٠ - السجائر المصنوعة .

الجدول رقم « ٧ »

الملحق بالاتفاق الاقتصادي الاردني اللبناني المؤرخ في ٢٧ آب ١٩٥٢

المنتجات الصناعية الاردنية التي تخضع الى اجازات الاستيراد والى كامل الرسوم الجمركية بموجب التعريف المطبقة في لبنان وفقاً لنص البند « ٣ » من الفقرة « ب » من المادة السادسة .

- ١ - السبوت « الجلود المدبوغة » .
- ٢ - الصابون .
- ٣ - الكحول والمشروبات الروحية .
- ٤ - المعكرونة والشعيرية بانواعها .
- ٥ - الاحذية .
- ٦ - الثقباب .
- ٧ - ورق التبغ والتبناك .

اتفاق

لتنظيم التبادل الاقتصادي والنقل والتراخيص

بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية

ان الحكومتين الاردنية والسورية : رغبة منهما في تنظم العلاقات الاقتصادية بين بلديهما وتوطيدها على اسس ثلاثم الصلات الطبيعية القائمة بينهما فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى : يعمل الطرفان المتعاقدان على تنمية العلاقات الاقتصادية وتسهيل التبادل التجاري بين بلديهما وفقا للاحكام الواردة في الاتفاق وللانظمة المرعية في كل من البلدين بما لا يتعارض مع هذه الاحكام .

تبادل الانتاج الزراعي والحيواني

المادة الثانية : « ١ » تسمح الحكومة السورية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية ذات المنشأ

الاردني المستوردة مباشرة الى سوريا وتسمح الحكومة الاردنية بتصدير هذه المنتجات .

٢ — تسمح الحكومة الاردنية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية ذات المنشأ السوري

المستوردة مباشرة الى الاردن وتسمح الحكومة السورية بتصدير هذه المنتجات .

٣ — يحق لكل من الطرفين منع تصدير اية منتجات زراعية او حيوانية او الحد من

تصديرها او اخضاع تصديرها الى اجازة تصدير وذلك في حالات خاصة على ان

يعلم الفريق المتعاقد الآخر عن اتخاذ هذه الاجراءات عند تطبيقها وعن الاسباب

التي استوجبت ذلك .

المادة الثالثة : ١ — تعفي الحكومة السورية الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والزراعية

ذات المنشأ الاردني باستثناء الاسماك والقمح ومشتقاته والشعير والعدس والحمص

المستوردة مباشرة الى سوريا من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد

٢ — تعفي الحكومة الاردنية الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والزراعية ذات المنشأ

السوري باستثناء — الاسماك والقمح ومشتقاته والشعير والعدس والحمص —
المستوردة مباشرة الى المملكة الاردنية الهاشمية من الرسوم الجمركية ومن
اجازات الاستيراد .

٢ — تبادل الانتاج الزراعي

المادة الرابعة : ١ — تسمح الحكومة السورية باستيراد المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني
المخصوص عليها في المادة السابعة من هذا الاتفاق والمستوردة مباشرة الى سوريا وتسمح
الحكومة الاردنية بتصدير هذه المنتجات .

٢ — تسمح الحكومة الاردنية باستيراد المنتجات الصناعية ذات المنشأ السوري المنصوص
عليها في المادة السادسة من هذا الاتفاق والمستوردة مباشرة الى الاردن وتسمح
الحكومة السورية بتصدير هذه المنتجات .

المادة الخامسة : ١ — تعتبر المنتجات الصناعية من مصنوعات احد البلدين المتعاقدين عندما
لا تقل قيمة المواد الاولية ذات المنشأ المحلي واليد العاملة الداخلة في صنعها عن ٥٠ بالمائة
من تكاليف انتاجها .

٢ — تعتبر المنتجات الصناعية المدرجة في الجداول رقم «١ و٢ و٤ و٥» المرفقة بهذا
الاتفاق من مصنوعات بلد المنشأ المحلية ولا يطلب من اجلها اثبات نسبة الصنع
المذكورة في الفقرة الاولى هذه المادة .

استيراد المنتجات الصناعية السورية الى المملكة الاردنية الهاشمية

المادة السادسة : ١ — تعفي الحكومة الاردنية المنتجات الصناعية ذات المنشأ السوري
المستوردة مباشرة الى المملكة الاردنية الهاشمية والمدرجة في الجدول «١» المرفق بهذا
الاتفاق من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد .

٢ — تعفي الحكومة الاردنية المنتجات الصناعية ذات المنشأ السوري المستوردة
مباشرة الى المملكة الاردنية الهاشمية والمدرجة في الجدول «٢» المرفق بهذا الاتفاق
من اجازات الاستيراد وتخضع هذه المنتجات الى تعرفه جمركية مخفضة تبلغ ثلث
التعرفة العادية المطبقة عليها في المملكة الاردنية الهاشمية .

٣ — تعفي الحكومة الاردنية المنتجات الصناعية ذات المنشأ السوري غير المدرجة

في الجدولين رقم «٢١» المرفقين بهذا الاتفاق من إجازات الاستيراد وتمنحها التخفيض الجمركي المذكور في الفقرة الثانية من هذه المادة عندما تكون مستوفية الشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة . وفي هذه الحالة ترفق هذه المنتجات بشهادة من السلطات السورية المختصة تثبت نسبة الصنع . وللسلطات الاردنية حق الاعتراض للتحقق من صحة هذه النسبة .

٤ — تخضع المنتجات الصناعية ذات المنشأ السوري المستوردة مباشرة الى المملكة الاردنية الهاشمية والمدرجة في الجدول رقم «٣» المرفق بهذا الاتفاق الى إجازات استيراد وإلى كامل التعريفات الجمركية العادية .

استيراد المنتجات الصناعية الاردنية الى سوريا

المادة السابعة : ١ — تعفي الحكومة السورية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني المستوردة مباشرة الى سوريا والمدرجة في الجدول رقم «٤» المرفق بهذا الاتفاق من الرسوم الجمركية ومن إجازات الاستيراد .

٢ — تعفي الحكومة السورية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني المستوردة مباشرة الى سوريا والمدرجة في الجدول رقم «٥» المرفق بهذا الاتفاق من إجازات الاستيراد وتخضع هذه المنتجات الى تعرفات جمركية مخفضة تبلغ ثلثي التعريفات العادية المطبقة عليها في سوريا .

٣ — أما المنتجات الصناعية الأخرى ذات المنشأ الاردني التي يتوافر فيها الشرط المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الخامسة وغير المدرجة في الجدولين رقم «٤» و«٥» المرفقين بهذا الاتفاق فيمكن أن تضاف الى أحد الجدولين رقم «٤» و«٥» بناء على طلب السلطات الاردنية المختصة وبعد موافقة السلطات السورية خلال فترة لا تتجاوز شهراً واحداً . وتعطى هذه الموافقة في حالة توفر الشرط المنصوص عليه أعلاه الخاص بنسبة الصنع .

٣ — أحكام عامة بشأن تبادل الإنتاج المحلي

المادة الثامنة : ١ — يجوز لكل من الفريقين فرض إجازة الاستيراد على بعض المنتجات الصناعية الواردة اليه من بلد الطرف الآخر وذلك لغايات تنظيمية فقط . وعلى ذلك فلا

يجوز في أية حالة من الاحوال ان يؤدي فرض اجازة الاستيراد على مادة ما الى الحد من استيرادها او الى منعه .

٣ — يحق لكل من الطرفين المتعاقدين منع استيراد أية منتجات صناعية من بلد الطرف الآخر أو الحد منه شريطة أن يكون منع الاستيراد أو الحد منه عاماً وشاملاً سائر البلدان .

المادة التاسعة: ترفق المنتجات ذات المنشأ المحلي المستوردة مباشرة من بلد أحد الطرفين المتعاقدين الى بلد الطرف الآخر بشهادة منشأ تؤشر عليها السلطات الحكومية المختصة في البلد المصدر وتخضع عمليات الاستيراد والتصدير الى المعاملات الجمركية المعتادة .

المادة العاشرة : ١ — لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين والمستوردة مباشرة الى بلد الطرف الآخر الى رسوم داخلية مهما كان نوعها تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الأولية .

٢ — يحق للحكومة السورية أن تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المستوردة من المملكة الاردنية الى رسوم اضافية على أن لا يتجاوز مجموعها مهما كان نوعها ١ بالمائة من قيمة البضائع المستوردة بالنسبة للمنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب هذا الاتفاق و ٥ بالمائة بالنسبة للمنتجات الاخرى بشرط ان لا يكون معدل هذه الرسوم اكثر من الرسوم المطبقة بالنسبة الى أي بلد آخر .

٣ — ويحق للحكومة الاردنية أن تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المستوردة من سوريا الى رسوم اضافية على ان لا يتجاوز مجموعها مهما كان نوعها ٥ بالمائة من قيمة البضائع المستوردة بالنسبة للمنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب هذا الاتفاق ، وتسعة ونصف بالمائة بالنسبة للمنتجات التي تخضع الى كامل الرسوم او الى الرسوم المخفضة بشرط ان لا يكون معدل هذه الرسوم اكثر من الرسوم المطبقة بالنسبة الى أي بلد آخر .

المادة الحادية عشر : يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر معاملة الدولة الاكثر رعاية في كل ما يتعلق بالامور الآتية :

١ — الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى أياً كان نوعها وطريقة استيفاء هذه

الرسوم والضرائب والاصول والاعباء المتعلقة بتخليص البضائع سواء كان ذلك في الاستيراد أم في التصدير .

٢ — منح اجازات الاستيراد والتصدير .

٣ — الاستيراد او التصدير من المناطق الحرة .

٤ — التبادل التجاري .

المادة الثانية عشرة : لاتشمل معاملة الدولة الاكثر رعاية المنصوص عليها في المادة السابقة الفوائد الناجمة عن اتحاد جمركي قد يعقد بين احد الطرفين وطرف آخر .
المادة الثالثة عشرة : يجوز لحكومتى الطرفين المتعاقدين باتفاق بينهما تعديل الجداول المرفقة بهذا الاتفاق في اي وقت كان .

٤ — الترانزيت والنقل

المادة الرابعة عشرة : يعتبر نقلاً بطريق الترانزيت عبر الاراضي التابعة لبلد احد الطرفين المتعاقدين نقل جميع البضائع بما فيها الامتعة الشخصية اياً كان منشؤها سواء نقلت هذه البضائع من واسطة نقل الى واسطة نقل اخرى ام لم تنقل او اودعت المستودعات ام لم تودع او وسقت كلياً او جزئياً او طراً تبديل على شحنها ام لم يطرأ مما يؤلف انتقالاً كاملاً يبدأ وينتهي خارج حدود البلد الذي جرى عبره الترانزيت .

المادة الخامسة عشرة : ١ — يسمح للبضائع القاصدة احد البلدين المتعاقدين ان تصل الى اراضي البلد الآخر او ان تتجاوزها على ان تنقل بالسكة الحديدية وفقاً للانظمة المرعية في كل مكان .

٢ — خلافاً لأحكام الفقرة الاولى من هذه المادة يسمح بالنقل بالسيارات في الحالات التالية وذلك وفقاً لأحكام هذه المادة :

[أ] البضائع المرسلة من سوريا الى اي بلد ثالث عبر الاردن :

[ب] البضائع المرسلة من الاردن الى اي بلد ثالث عبر سوريا بأستثناء القمح والفوسفات مع مراعاة التحفظات بخصوص تصدير الفوسفات .

[ج] البضائع المستوردة الى سوريا من اي بلد ثالث عبر الاردن :

[د] الغراس والخضار والفواكه بما في ذلك الجذور والدرنات الارضية اللبنانية

المنشأ المرسلة من لبنان الى الاردن .

[هـ] الارز والغراس والحضار والفواكه بما في ذلك الجذور والدرنات الارضية الواردة بالترازيت الى الاردن عن طريق المرافئ اللبنانية . اما المواد الاخرى القابلة للتلف فيتفق عليها بين ادارتي الجمارك في البلدين .

[و] الآلات والأجزاء الثقيلة من المعامل الواردة بالترازيت عن طريق لبنان .
[ز] المحروقات السائلة .

[ح] بضائع الترازيت الواردة الى الاردن عن طريق المرافئ السورية .

[ط] مؤن اللاجئين وفقا للاتفاقات الخاصة بها مع السماح للسيارات الاردنية بالمرور فارغة او محملة لنقل هذه المؤن .

[ي] السيارات المستوردة الى الاردن يسمح بمرورها بقوة محركاتها .

[ك] البضائع المصدرة من سوريا الى الاردن والبضائع المصدرة من الأردن الى سوريا .

[ل] البضائع الأخرى المرسلة الى الاردن بالترازيت عن طريق لبنان وذلك في حال عجز السكك الحديدية عن استيعاب نقلها وتتفق ادارتا الجمارك في البلدين على كيفية ذلك حين وقوعه .

[م] بالإضافة الى ما تقدم ، اية بضائع أخرى تتفق ادارتا الجمارك في البلدين على نقلها بالسيارات .

٣ — تسمح السلطات المسؤولة في البلدين المتعاقدين بمرور سيارات الشحن العمومية على اختلاف انواعها المسجلة في بلد احد الطرفين الى اراضي الطرف الآخر وعبره فارغة او محملة لنقل البضائع الميسنة في الفقرة الثانية من هذه المادة وان تصل باحمالها الى مقصدها بعد اجراء المعاملات الجمركية في المراكز المختصة في بلد الطرف الآخر . وكما تسمح السلطات المسؤولة في البلدين المتعاقدين لسيارات الركاب العمومية المسجلة في بلد احد الطرفين المتعاقدين بدخول اراضي الطرف الآخر لتعاطي النقل المأجور بين البلدين على الخطوط الرئيسية . اما السيارات الخصوصية فلها حرية التنقل في اراضي البلدين المتعاقدين وعبرها اذا كان فيها مالكوها او سائقوها .

لا يجوز باي حال من الاحوال للسيارات مهما كان نوعها المسجلة في بلد احد الطرفين المتعاقدين ان تتعاطى النقل الداخلي. ويقصد بعبارة النقل الداخلي النقل المبتدئ من اي مركز في داخل احد البلدين الى اي مركز آخر في نفس ذلك البلد وكذلك النقل من بلد احد الطرفين بسيارات الطرف الثاني الى اي بلد مجاور ثالث كما لا يجوز لسيارات الشحن الاردنية ان تتعاطى النقل بين سوريا ولبنان وعكسه

المادة السادسة عشرة: لا يحق للطرف الذي تمر عبر اراضيه بضائع الطرف الآخر ان يخضع هذه البضائع أو وسائط النقل الى بنود معينة. وتعفى هذه البضائع من الرسوم الجمركية ورسوم الترانزيت ومن أي رسم آخر عدا ما هو عادل ومعقول من نفقات النقل او بذل الخدمات الناجمة عن الترانزيت.

المادة السابعة عشرة: يقدم كل من الطرفين المتعاقدين التسهيلات اللازمة لمرور بضائع الطرف الآخر بالترانزيت عبر اراضيه.

المادة الثامنة عشرة: يحظر منح أي تسهيل في الترانزيت للبضائع الممنوع ادخالها الى أراضي كل من الطرفين المتعاقدين بموجب أنظمتها المرعية وتبادل ادارتا الجمارك في البلدين المتعاقدين جداول بهذه البضائع.

المادة التاسعة عشرة: عندما تمر البضائع بالترانزيت في البلدين معاً يطلب انجاز معاملات الترانزيت في كل بلد على حده.

المادة العشرون: ١ — يوقع صاحب البضاعة او الناقل المفوض بنقلها تعهداً او تعهدات حسب أنظمة بلد الترانزيت لضمان انجاز موجبات الترانزيت المرعية في ذلك البلد. وتوجب هذه التعهدات في حال عدم اتمام موجبات الترانزيت دفع مبلغ رسم الاستيراد في البلد الذي تحققت فيه المخالفة وتأدية الغرامة النقدية المنصوص عليها في أنظمة الترانزيت المرعية فيه.

٢ — تتخذ ادارة الجمارك في كل من البلدين المتعاقدين التدابير اللازمة بشأن تبادل المستندات العائدة للبضائع المنقولة بالترانزيت من قبل البلدين أو أحدهما وبشأن وضع شهادات الابرء النظامية على هذه المستندات التي تثبت ان البضائع المرسله عبر أحد هذين البلدين دخلت فعلاً البلد الآخر بعد مرورها في الاماكن المعينة في

المستند ووصلت الى مكان المقصد المعين .

٣ — تعاد المستندات التي جرى ابراؤها من قبل مأموري جمارك أحد البلدين الى مكتب المنشأ من قبل حاملها خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ اجتياز البضائع آخر مركز جمركي على حدود البلد الآخر .

المادة الحادية والعشرون : تستفيد البضائع المارة بالترانزيت عبر كل من البلدين المتعاقدين وضمن نطاق القوانين والانظمة المعمول بها من وضع المناطق الحرة في البلدين ويقدم كل من الفريقين التسهيلات اللازمة للفريق الآخر لهذه الغاية .

المادة الثانية والعشرون : تضع ادارتا الجمارك في كل من البلدين المتعاقدين التعليمات المتعلقة بتحديد مدة اقامة سيارات أحد الفريقين في بلد الطرف الآخر على ان لا تقل هذه المدة عن اسبوع واحد في أية حال كما تتفق السلطات في البلدين على منح تأشيرات للسواقين السوريين والاردنيين لمدة ثلاثة أشهر .

المادة الثالثة والعشرون : يصبح هذا الاتفاق نافذاً بعد انقضاء خمسة أيام على يوم تبادل وثائق الايرام ويعمل به لمدة سنة اعتباراً من تاريخ نفاذه ويتجدد سنة فسنة من تلقاء نفسه الا اذا أبلغ أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر خطياً قبل شهرين على الأقل من انقضاء كل مدته رغبته في عدم التجديد .

المادة الرابعة والعشرون : يلغي هذا الاتفاق حال نفاذه الاتفاق الجمركي المؤرخ ١٠ مايس ١٩٢٣ مع ملحقاته والتعديلات التي طرأت عليه .

حرر على نسختين أصليتين وقع عليها ممثلو حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية السورية في دمشق بتاريخ ٩ شعبان ١٣٧٢ الموافق ٢٣ نيسان سنة ١٩٥٣ .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

خلوصي الخيري

وزير التجارة والاقتصاد

عن حكومة الجمهورية السورية

محمد سعيد الزعيم

وزير المالية

الجدول رقم «١»

المرفق بالاتفاق الاقتصادي الاردني السوري

المنتجات الصناعية السورية المعفاة من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد ومن شهادات نسبة الصنع حين استيرادها الى المملكة الاردنية الهاشمية

- | | |
|--|---|
| ١ - خيوط الكتان والقنب والجوت والرامي | ١٠ - الاسفلت |
| ٢ - الحبال والامراس المصنوعة من الكتان | ١١ - ورق السجاير [ويخضع لضريبة البندربول] |
| والقنب والجوت والرامي | ١٢ - الادوات الزراعية |
| ٣ - اللباد | ١٣ - الجلود المدبوغة والحامية |
| ٤ - الحطات [لباس الرأس للرجال والنساء] | ١٤ - الخيوط المعده للصناعة |
| على اختلاف انواعها | ١٥ - الزجاج بانواعه ومصنوعاته المختلفة |
| ٥ - العقل على اختلاف انواعها | ١٦ - زيت بزر القطن |
| ٦ - الصايات غير المخيطة | ١٧ - شقاق الشعر |
| ٧ - الخام والدزل والكورت [الكورت هو | ١٨ - المواد الاولية لصنع الفراشي والمكانس |
| تقليد الجوخ مصنوعاً من القطن] | ١٩ - قشر التبليس |
| ٨ - القطران | ٢٠ - الكبريت المسحوق |
| ٩ - القمر الدين | |

الجدول رقم «٢»

المرفق بالاتفاق الاقتصادي الاردني السوري

المنتجات الصناعية السورية التي تخضع حين استيرادها الى المملكة الاردنية الهاشمية الى رسوم جمركية مخفضة تباع ثلث التعرفة العادية المطبقة في الاردن والمعفاة من اجازات الاستيراد ومن شهادات نسبة الصنع .

- | | |
|--|---|
| ١ - محضرات الخضر والنباتات الصالحة للأكل . | ٢ - ومحضرات الاثمار ومحضرات النباتات الأخرى او محضرات اجزائها . |
|--|---|

- ٣ - المحضرات الغذائية غير المذكورة ولا الداخلة في مكان آخر .
- ٤ - الغازات المضغوطة والمعبأة او المجمدة .
- ٥ - الادوية المحضرة او المعالجة وغيرها من المحضرات الصيدلانية .
- ٦ - الغراء الحيواني المنشأ .
- ٧ - الحاجات المصنوعة من السبوت والسلال (عدا الأحذية)
- ٨ - الصناديق الخشبية المصنوعة من خشب الجور .
- ٩ - الحرير الطبيعي ومصنوعاته .
- ١٠ - المصنوعات من الحرير الصناعي .
- ١١ - المصنوعات القطنية (غير الواردة في الجدول رقم «١») .
- ١٢ - الجوارب النسائية .
- ١٣ - الالبسة بالشعار (الملابس الداخلية) .
- ١٤ - الاسمال والخرق .
- ١٥ - مجموعة ادوات المطبخ المصنوعة من النحاس .

الجدول رقم «٣»

المرفق بالاتفاق الاقتصادي السوري الاردني

المنتجات الصناعية الخاضعة لاجازات الاستيراد وللرسوم الجمركية الكاملة

- ١ - الأسمنت ومصنوعاته
- ٢ - الاحذية
- ٣ - المشروبات الروحية
- ٤ - المعكرونة والشعيرية
- ٥ - المسامير
- ٦ - السلع المصنوعة من الالمنيوم
- ٧ - أنواع الفراشي والمكاوي
- ٨ - الكتافات الخاصة بصناعة الخياطين
- ٩ - الجوارب الرجالية
- ١٠ - السبيرتو الصافي والمغيرة خواصه
- ١١ - المرايا
- ١٢ - الكبريت
- ١٣ - أنواع الورق المصنوع
- ١٤ - أصناف صناعة الصنارة والحبك الآلي
- ١٥ - أنواع الالبسة المخيطة كالقنايز والبيجامات والقمصان باستثناء الالبسة التي تنتجها المعامل مصنوعة
- ١٦ - الموييليا الخشبية كالنخوت والخزائن والطاولات
- ١٧ - أصناف صناعة الكراسي
- ١٨ - القفف
- ١٩ - السجائر المصنوعة
- ٢٠ - ورق التبغ والتبناك
- ٢١ - الصابون
- ٢٢ - أرحية الطواحين
- ٢٣ - زيت الزيتون

الجدول رقم «٤»

المرفق بالاتفاق الاقتصادي الاردني السوري

المنتجات الصناعية الاردنية المعفاة من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد ومن شهادات نسبة الصنع

- | | |
|---|-----------------------------|
| ١ - الرخام والبلاط الرخامي مصنوعا او خاما | ٧ - البلاط الطبيعي والمحجر |
| ٢ - الفوسفات ومصنوعاته | ٨ - البوتاس |
| ٣ - المصنوعات الصدفية | ٩ - الحصر |
| ٤ - الجبس والرمل | ١٠ - قشور الدباغ والسماق |
| ٥ - زيت الزيتون | ١١ - مطرقات بيت لحم اليدوية |
| ٦ - مسحوق الزجاج وفضلاته وكسارته | ١٢ - الجبنة |

الجدول رقم «٥»

المرفق بالاتفاق الاقتصادي الاردني السوري

المنتجات الصناعية الاردنية التي تخضع الى تعرفه جمركية مخفضة تعادل ثلثي التعرفة العادية المطبقة في سوريا والمعفاة من اجازات الاستيراد ومن شهادة نسبة الصنع

- ١ - النشاء
- ٢ - المعكرونة والشعيرية
- ٣ - النيزد
- ٤ - الاكياس المعدة لتعبئة الاسمنت
- ٥ - محضرات الحضر والنباتات الصالحة للأكل ومحضرات الاثمار ومحضرات النباتات الاخرى او محضرات اجزاها

تحفظات وايضاحات

جرى اثر توقيع الاتفاقية تبادل عدد من الكتب المتضمنة لبعض التحفظات والايضاحات التي جاء فيها ما يلي :

١ — تمنع الحكومة السورية استيراد البطاطا بين أول كانون الثاني ومتصف نيسان منعاً باتاً وتخضع البطاطا المعدة للبذار إلى موافقة خاصة .

٢ — تمنع سوريا استيراد القطن وبذره من الاردن او ان تخضع ذلك لرخصة استيراد او لرخصة مرور .

٣ — توافق الحكومة الاردنية في حالة استيراد اية بضائع وطنية سورية بدون رخصة استيراد عدم استيفاء اية غرامة : واذا ما استوفيت ان لاتزيد على ثلث ضريبة الدخولية .

٤ — تسمح الحكومة السورية بنقل ثلث كمية الفوسفات المصدرة من الاردن بالسيارات ، واكثر من هذه الكمية في حالة ثبوت عجز السكك الحديدية عن النقل .

٥ — توافق الحكومة الاردنية على استيراد خمسة آلاف طن من، الأسمنت السوري كل ثلاثة اشهر حتى يبدأ المصنع الاردني بالانتاج .

٦ - شتتي مواد المالح والتبغ والسجائر من شروط الاتفاقية . وتخضع للتعرفة الكاملة واجازات الاستيراد .

الصناعة في الاردن

الصناعة عمل اقتصادي تعاون على انشائه عدة قوى منتجة ، وعلى ابداعه والتفنن فيه عدة مواهب فكرية ، واجتماعية . والتحفز الصناعي من صفات الشعوب القديرة ، التي تتخذ من الصناعة جسراً لبناء النهضة القومية وتأمين الرخاء للمواطنين . وليس بخاف أن العرب اجمالاً لا يزالون يعتمدون على غيرهم في هذا الميدان ، لعجزهم من استغلال خاماتهم ، وتحويلها الى سلع استهلاكية ، استغلالاً مركزاً واسع المجال .

ولكنهم الآن في دور انتقال ، يحاولون عبوره ، بشتى الطرق والوسائل . فلا عجب اذا ما غلبت عليهم نزعة التردد وسادتهم صفة الاحجام ، وتعثرت خطاهم قبل الاقدام . فالصناعة بما تنطوي عليه من مسؤوليات واعباء ، تحتاج الى جهود علمية وفنية .

والصناعة التي قامت في البلاد العربية ، كانت طليعة الفتح في ميدانها . فقد فتحت الاعين والاذهان لامكانياتها ، واوقدت جذوة الحماس للسير في ركاها ، وكانت خير قدوة للتغلب على صفة التردد وأحسن حافز للاقدام على استثمار رؤوس الأموال في المشاريع الصناعية . ولكنها صناعة يقوم كثيرها على المحاكاة والتقليد وقليلها على الابتكار والتجديد ، وهي صفة ستغلب عليها الصناعة العربية ، كلما زاد عدد الاخصائيين والفنيين العاملين في حقلها ، واتسع أمامهم مجال التصريف .

والعقبات التي تعترض نمو الصناعة حالياً هي غلاء القوة المحركة الكهربائية والزيتية ، وقلة رؤوس الاموال ، والخبرة الفنية . على أن هذه العقبات لا تحول دون المبادرة لادخال التصنيع في البلاد العربية المختلفة ، لا سيما تلك الصناعات التي تتوفر خاماتها . ويواجه الاردن العقبات التي سبق ذكرها وغيرها مما يتعلق بسوق التصريف المحلي ، وامكانية التصدير الى الأسواق الأخرى . ولكنها عقبات لا تزجر النشاط الصناعي ولا تبرر تأخيرها ، أو الرجوع عنه لأن سلسلة النشاط الاقتصادي لا تكتمل قوة ومنعة الا اذا تألفت الجهود الزراعية والصناعية ، وسارت جنباً الى جنب بخطى متساوقة .

والصناعات في الاردن تنقسم الى قسمين رئيسيين : صناعات يدوية وصناعات آلية . والصناعات اليدوية تشمل الصناعات الفنية التي تستمد شهرتها من المكانة الدينية والتاريخية للبلاد عامة ؛ وبصورة خاصة مدينتي القدس وبيت لحم . وتعرف بصناعات الاراضي المقدسة .

وتألف من الادوات المصنوعة من خشب الزيتون والصدف والمطرزات وحجر البحر الميت ، وغيرها من التحف الشرقية واللوحات الفنية ، التي تتم عن ذوق فني ، ومهارة دقيقة في النحت والتصوير . وهذه الصناعات وثيقة الرابطة بالسياحة الى الاردن ، وتلاقي إقبالاً كبيراً من محبي الفنون الجميلة والذكريات التاريخية والدينية . ومدينة بيت لحم مهد هذه الصناعات ، ومركز نشاطها ، وفيها الصناع يتوارثونها جيلاً بعد جيل ، ويذيبون حياتهم لابقائها مستمرة ، وحافضة لذكريات التاريخ وروابط الدين . وهي جزء لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي في المملكة لارتباطها الوثيق بالسياحة ، كما سبقت الاشارة .

اما الصناعات اليدوية فكثيرة وتشمل الحياكة والصابون ، ومعاصر زيت الزيتون . والحياطة والنجارة والاحذية وغيرها ، وقد بدأت الآلة تتلمس طريقها الى هذه الصناعات بخطوات وثيدة ، ذلك لانها صناعات تقوم على مجهودات فردية ، ولن تصبح آلية إلا اذا توفرت رؤوس أموال كافية لاصحابها .

أما الصناعات الآلية فتشمل عدداً من المطاحن الحديثة ، وصقل المرمر والرخام ، والسجاير ، والكحول ، والاسمنت ، والكبريت ، والاسرة والمسامير ، وادوات الالومنيوم ، والسكب وغيرها . وتملك معظمها شركات مساهمة . ونتاج كلا الصنفين من الصناعات يحتاج الى الحماية الجمركية حرصاً عليه من المنافسة الأجنبية التي تغزو الأسواق الاردنية بقوة دعايتها ورخص أثمانها ، وتنوعها . بينما المنتجات الاردنية تتحمل نفقات كبيرة لتأمين القوة المحركة ، ونقل المواد الخام من البلاد والموانئ البعيدة . ولا تجد مجالاً كافياً لزيادة الانتاج بحكم ضيق الاسواق . ولكن بعض هذه الصناعات قد وصل الى درجة اشباع الاحتياجات المحلية مما جعلها نقاط ارتكاز في الصناعة ، وتمكن من تصدير كميات لا بأس بها .

وقد أجرت دائرة الاحصاءات العامة احصاء أولياً للصناعات والمشاغل المحلية التي تستخدم أربعة أشخاص فأكثر ، دل على ان عدد هذه المصانع والمشاغل يبلغ ٥٩٣ ، تستخدم حوالي ٥٨٠٠ شخص . ولا تشتمل هذه الاحصاءات على صناعة قلع الحجارة وتشذيبها ، مع انها تستوعب عدداً كبيراً من العمال ، وتقوم عليها صناعة البناء المنتشرة في الاردن .

ومهما تكن الرغبة العامة شديدة للتوسع في الصناعة ، إلا أنه من الخطر استباق الامور الاقتصادية الهامة دون حيلة وحذر . وأجدى الوسائل فعالية للنهوض بمستوى الصناعة الحالية وادخال صناعات جديدة تلائم حالة السكان ووضعهم الاقتصادي ومركزهم الجغرافي ، يجب

أن تقوم على سياسة ايجاد الصناعات الحديثة التي تقوم على المواد الأولية المتوافرة ، وتتغذى باعمال ايجايه تتناول ما يلي :

١ — سن تشريع الانشاءات الصناعية يتضمن تفاصيل المساعدات المرتقبة من الحكومة ، ودعم الثقة بين الشعب والحكومة لحماية المشاريع الانتاجية ، عن طريق زيادة الاعثناء بالعرفة الجمركية .

٢ — التوسع في التعليم والتدريب الفني ، وتشجيع البعثات الصناعية .

٣ — التوسع في التسليف الصناعي .

٤ — خفض أسعار الوقود الزيتي .

٥ — انشاء المعارض الدائمة والدورية وتنشيط روح الابتكار والتجديد .

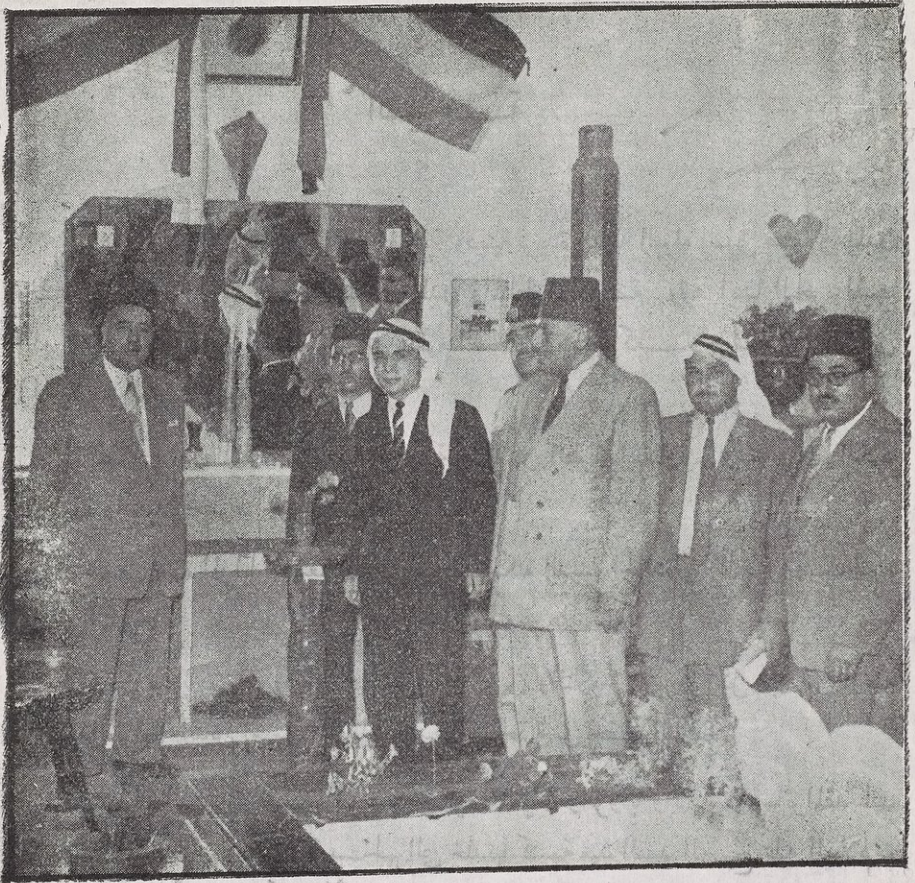
٦ — انشاء معرض دائم للمواد المستوردة التي يمكن صناعتها محلياً كي يقتبس منها أصحاب المصانع والصناع في تحسين الانتاج .

٧ — انشاء مكتب خاص للارشاد الصناعي ، واسداء المشورة للصناعيين ، ومختبر لتحليل المواد واجراء التجارب .

٨ — تشجيع النقابات لتعزيز الثقة بين العامل وصاحب العمل ، ورفع كفاءة العمال .

وقد انشأت الحكومة الاردنية مدرسة كبيرة للتدريب الفني بعمان ، وجهزتها بأحدث العدد والآلات ، وسيشرف عليها عدد من الخبراء الفنيين . وانشأت ايضا بنك الانشاء الاردني الذي يقوم بمنح قروض للصناعات التي يتوسم فيها المقدرة على النجاح ، كما وان الجهود مبذولة لتوسيع جهاز وزارة الاقتصاد كي يشمل عدداً من المهندسين الصناعيين لتوجيه الصناعة القائمة والتوصية باقامة صناعات جديدة .

وكانت غرفة تجارة وصناعة عمان قد اقامت معرضاً كبيراً للمنتجات الصناعية والزراعية الاردنية في شهر ايلول من السنة الماضية في الكلية العلمية الاسلامية بجبل عمان . اشغل المعرض حوالى ثلاثة آلاف متر مربع ، واشترك فيه حوالى مائتى عارض وزاره اكثر من ستين الف شخص . وقد حظي المعرض بزيارة جلالة الملك الحسين المظم ونال رضاه السامي .



جلالة الملك الحسين المعظم يتفقد قسم المرمم
في المعرض الصناعي الزراعي الاردني الأول

السياحة

الأردن بلد سياحي يتمتع بمزايا جغرافية ودينية فريدة ، ففيه الهواء العليل صيفاً في المدن والمناطق المرتفعة . وفيه الدفء شتاء في المدن والمناطق المنخفضة . وفيه أيضاً البحر الميت الذي تشتهر مياهه بخواصها المعدنية التي تقوم الصحة ، وتصلح كعلاج لبعض الأمراض الجلدية . وحمامات المياه المعدنية .

وتربط بين مدن المملكة الأردنية الرئيسية شبكة من الطرق الممتازة . وبينها وبين البلاد المجاورة والبعدة خطوط جوية متعددة .

وأهم من هذه المزايا الطبيعية كلها ، وجود الامكنة الدينية الخالدة في القدس وبيت لحم ، والمآثر التاريخية فيهما ، وفي جرش والبتراء وأريحا وغيرها .

فالأردن بلد يجمع بين مزايا الطبيعة ومآثر الدين والتاريخ ، ويروي كل شهر من أرضه ناحية من نواحي الدين أو سير الانبياء المرسلين او حقبة من حقبة التاريخ .

ففيه مدينة القدس وحرما الشريف ، وكنيسة القيامة والزوايا والاديرة ، وسائر المقدسات الاسلامية والمسيحية . وفيه مدينة بيت لحم التي خلدها كنيسة مهد السيد المسيح عليه السلام . وفيه المخلفات الأثرية منذ أقدم الأزمنة ، التي تروي صفحات من تاريخ الإنسانية في عهودها المختلفة ، فلا عجب والحالة هذه ، اذا ما اتجهت الأنظار نحو تشجيع السياحة اليه وتوفير جميع وسائل الراحة للزوار أثناء اقامتهم وفي روحانهم وغدواتهم . وقد انشئت دائرة خاصة لشئون السياحة ، غايتها الاشراف على تشجيع السياحة والسهر على راحة السواح وهي تابعة لوزارة الاقتصاد ولها مكتبان في عمان والقدس .

عوامل النهوض القومي

في الاردن كما في البلاد العربية الشقيقة نفوس طامحة إلى المجد ، وقلوب تتفجر حماسة للنهوض من وهدة العجز ، واليقظة من سبات الضعف والاستكانة . والعرب يحاولون الآن جاهدين للتحرر من عوامل التفرقة الداخلية ، والشروع في البناء وال عمران ، ووضع دعائم ثابتة لسياستهم الخارجية . فقد شعروا بمخازي الخنوع ، ومذلة الخضوع ، وتأججت في صدورهم جذوة رغبة صادقة ملحة للعمل بايمان واخلاص للسير بقاقتهم في مواكب الحرية والمساواة . والوعي المتغلغل في اوساط الشعوب العربية هو الاساس الذي ستنبئ عليه النهضة العربية الحديثة التي اتخذت مثلها الأعلى اعداد الامة العربية لحياة كريمة ، تتمكن من المساهمة بنصيب وافر في بناء الحضارة الانسانية . والعرب في هذا الدور من حياتهم كما في الادوار السابقة له ، يواصلون تمسكهم بشخصيتهم التي نشأت معهم ، وتأصلت فيهم بحكم بيئتهم وظروفهم ، وثقافتهم وعقيدتهم ، فهم يشغلون جزءاً هاماً من العالم ، ويرون من حقهم ان يجعلوا لمكائهم فيه وزناً وقيمة .

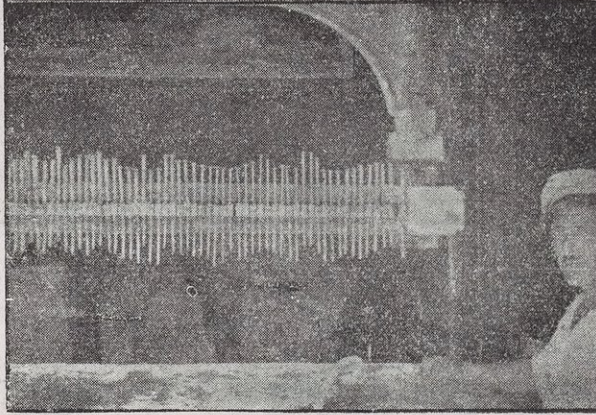
ولا شك ان الطريق الى هذا الهدف مليء بالعقبات والعثرات ، ومحفوف بالصعوبات والاشواك . ولكن الهمم العالية لا ترتد عن مقاصدها التي تؤمن بها ، وما حاجة العرب اليوم الا للتنظيم الذي يجعلهم يؤمنون بروح العصر الحالي ، تلك الروح التي تتميز بالأخذ بأسباب القوة والنظام . ومجال القوة واسع لا يقتصر على قوة السلاح ، وآلة الحرب ، وانما يتعداه الى كل نشاط ونجاح في ميادين العلم ، والصحة ، والاجتماع ، وبناء الحياة الاقتصادية السليمة التي تقوم على زيادة الثروة القومية والانتفاع بها في احسن الطرق واجداها خير المجموع . ويتناول مجال القوة ايضاً التقارب بين البلاد العربية واحكام الصلات بين الشعوب العربية كي تتوحد في ثقافتها ، ومناهل تعليمها ، وينفذ نور العلم الى جميع اوساطها ، فلا يبقى مزارع في حقله ، او عامل في مصنعه إلا ، واكتسب نصيباً وافراً من العلم ووجد الباب امامه مفتوحاً لتحسين عمله بوحى من فكره وايمانه . أما النظام او التنسيق فلا بد منهما في ترسيخ دعائم القوة ، خشية تبعث الجهود والمنافسة الهدامة . فالتحرر من التفكك الداخلي لا يتحقق إلا بنشر العلم ، بواسطة برامج موحدة ، ذات اهداف معينة .

اما البناء والعمران فوسيلتهما انهاض الحياة الاقتصادية وقمع عقيدة القناعة بالواقع، التي جعلت الفرد العربي يقنع بالعيش على الكفاف ، مكتفيا بالسعي لتأمين حاجات معيشته الضرورية. وهذه حركة تحتاج الى العلم والفن في رسم المناهج وتنفيذها، والى ادارة مخلصه شديدة تقود الصفوف ، وتثير السبيل امام العاملين والراغبين في العمل . وحالة الفقر المدقع في البلاد العربية لا تمحوها إلا المشاريع الانتاجية التي تزيد الثروة التي تمكن البلاد من الاتفاق على الخدمات المختلفة اللازمة لحياة البلاد .

وليس ثمة ريب بأن السياسة الخارجية العربية ستبقى ضعيفة حتى تتقوى عوامل النهوض الداخلي . ومن واجب المسؤولين وقادة الرأي في البلاد العربية وضع مناهج عامة تصلح للتطبيق في البلاد العربية كافة ، الى الحد الذي يلائم وضع بالعروبة وظروف كل بلد منها ، وتتجه جميعها نحو تعزيز السيادة العربية ، وصون استقلالها. فالنهوض اليوم هو غايتنا ووسيلتنا حياة حرة ابية ، تحفظ للعرب كيانهم ومقامهم بين الامم . ان موضوع النهوض القومي موضوع متعدد التفاصيل، وغاية الرجاء أن يزداد اهتمام المسؤولين بامره ، فيعملوا على ايضاح طرقه ووسائله وكيفية تعييد هذه الطرق ، واستخدام تلك الوسائل للوصول الى الغاية المنشودة .

صناعة صقل المرمر والرخام

تأسست شركة التنقيب عن المعادن الاردنية عام ١٩٤٦ وكانت غايتها التنقيب عن المعادن في أراضي المملكة واستغلالها . وقد حفز اكتشاف حجر المرمر بكميات وافرة ، الشركة على انشاء معمل لقطع الرخام والمرمر وصقلهما ، على مساحة كبيرة واقعة على طريق عمان — المحطة . ومن ثم استحضرت بعض الفنانين الايطاليين للعمل في مصانعها ، كما قامت بنفس الوقت بتعليم عدد من أبناء البلاد هذه الصناعة الهامة ، حيث استطاعت بعد مدة وجيزة الاستغناء عن الفنانين الاجانب وأصبحت كافة اليد العاملة في المعامل من أبناء البلاد .



قطع الصخور الصماء بالمناشير الفولاذية

بديء باقامة المنشآت الخاصة بمعامل الشركة ، وتركيب الآلات في سنة ١٩٤٩ وبوشر بالعمل في اول سنة ١٩٥٠ ونزل الانتاج الاول الى الاسواق المحلية ، ومن ثم الى أسواق البلاد العربية المجاورة كالعراق وسوريا ولبنان . كما ان بلداناً كثيرة منها مصر واميركا وايطاليا وانجلترا وغينيا ، طلبت شراء كميات وافرة من منتجات الشركة ، مما حدا بالشركة الى توسيع معاملها وزيادة الانتاج لسد حاجات البلاد الراغبة بشراء منتجاتها . وفعلاً اوفدت عضوين من أعضائها الى ايطاليا لشراء آلات جديدة تقوم الى جانب الآلات الحالية بالعمل على توسيع الانتاج ، بحيث تزداد النسبة الى ثلاثة أضعاف الانتاج الحالي .

وقد عملت الشركة على حفر بئر ارتوازية في ارض المعمل لتقوم بسد حاجات المعمل المتزايدة من المياه . وأقامت آلة خاصة لسحب المياه من البئر الى الخزان الكبير الذي بنى خصيصاً لهذه الغاية . كما أنشأت مولدات كهربائية خاصة بها . ولما كانت هناك فضلات كثيرة من قطع الرخام والمرمر من مخلفات العمل فقد قررت



اعضاء مجلس ادارة الشركة ينقبون عن الحجر



نقل الأحجار الضخمة الى داخل المعامل

الشركة الاستفادة منها في صناعة بلاط (الموزاييك) على اختلاف أنواعه . فأنشأت معملًا خاصًا بهذا النوع الذي لاقى رواجاً عظيماً في الاسواق ، كما استحضرت كسارة خاصة لطحن هذه الفضلات . وقامت الشركة بتصدير الفائض عن حاجتها وحاجات المصانع المحلية الى الخارج

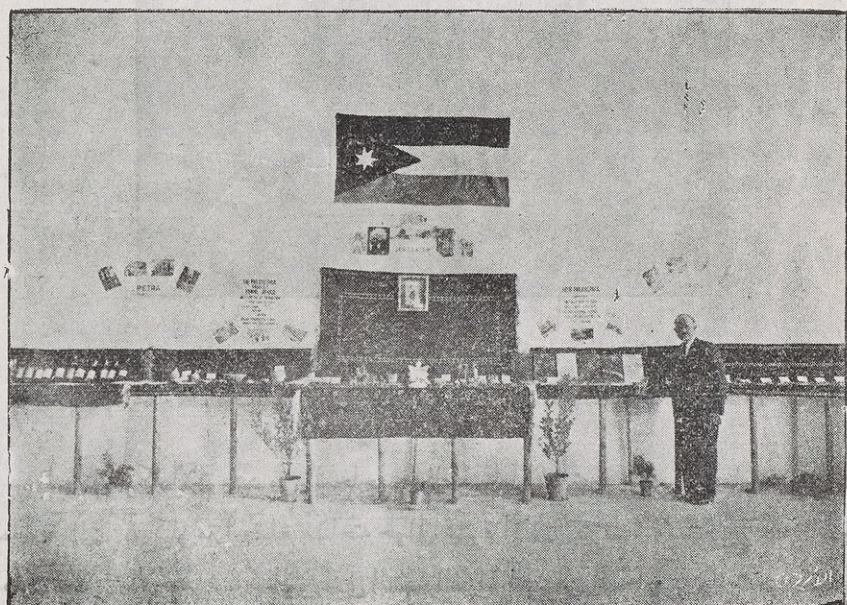


أحد أقسام صناعة البلاط

ولدى الشركة الآن عدد من المحاجر في الضفتين أهمها محجر (قصر الحمام) ويبعد عن عمان حوالى ٨٠ كيلو متراً وتبلغ مساحته حوالى عشرة آلاف دونم ، ويستخرج منه الحجر الملون «البني والاخضر» . كما توجد في الضفة الغربية عدد من المحاجر منها محجر خاص بالشركة ويقع في أراضي بيت لحم ومساحته عشرة دونمات تقريباً . ويقوم بالعمل في معامل ومحاجر الشركة حوالى ١٥٠ موظفاً وصانعاً وعاملاً .

ويمتاز الرخام الاردني بالوانه المتعددة وأشكاله الجميلة ، التي لا يضارعها مثيل في أي قطر من أقطار العالم ، وخاصة اللونين الاخضر والبني ، كما يعتبر هذا المشروع الاول من نوعه في البلاد العربية والاقطار الشرقية . في طليعة المشاريع الاقتصادية الناجحة في الاردن ويشير بفضل جهود القائمين عليه بمستقبل باهر ، يساهم في رفع اسم الاردن عالياً في الاسواق العالمية .

وقد قامت الشركة بعرض منتجاتها في بعض المعارض العالمية في بلدان أوروبا ، ومنها معرض باري في إيطاليا سنة ١٩٥٠ وقد تلقت الشركة حينئذ من إدارة المعرض المذكور كتاباً يفيد بأن القسم الاردني كان في طليعة أقسام هذه الصناعة . كما اشتركت في معرض بادوفا بإيطاليا سنة ١٩٥٢ واكتسب شهرة واسعة . هذا وقد نقلت الشركة أقساماً من معروضاتها الى معرض روما ولا تزال تتلقى رسائل الاعجاب والتشجيع من كافة أنحاء العالم



الممر الاردني ينافس الرخام الايطالي
القسم الاردني في معرض بادوفا بايطاليا
السيد عبدالله مني ، مدير شركة التنقيب عن المعادن في المعرض

شركة التبغ والسجائر الاردنية المساهمة

الرأسمال المدفوع كاملا ٩٠٠,٠٠٠ دينار اردني

طريق رأس العين — عمان

تلفون : ١٤٩ و ١٣٧٤ ص ب ٥٩

الاولى في المملكة

انتاجا

واتقاننا

ورواجا

رأسمال عربي — ايداع عربية

صناعة الوطن تبني مجد الوطن

جولدستار ، السيد ، سبورت

قيمتها في جودتها وحسن مذاقها

شركة التبغ والسجائر الاردنية المساهمة

تقدم



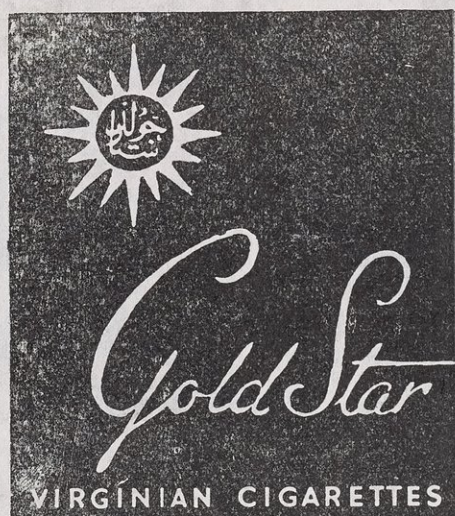
Master

English
Quality Cigarettes

JORDAN TOBACCO & CIGARETTE CO. S.A.

شركة التبغ والسجائر الاردنية المساهمة

تقدم



شركة التبغ والسجائر الاردنية المساهمة



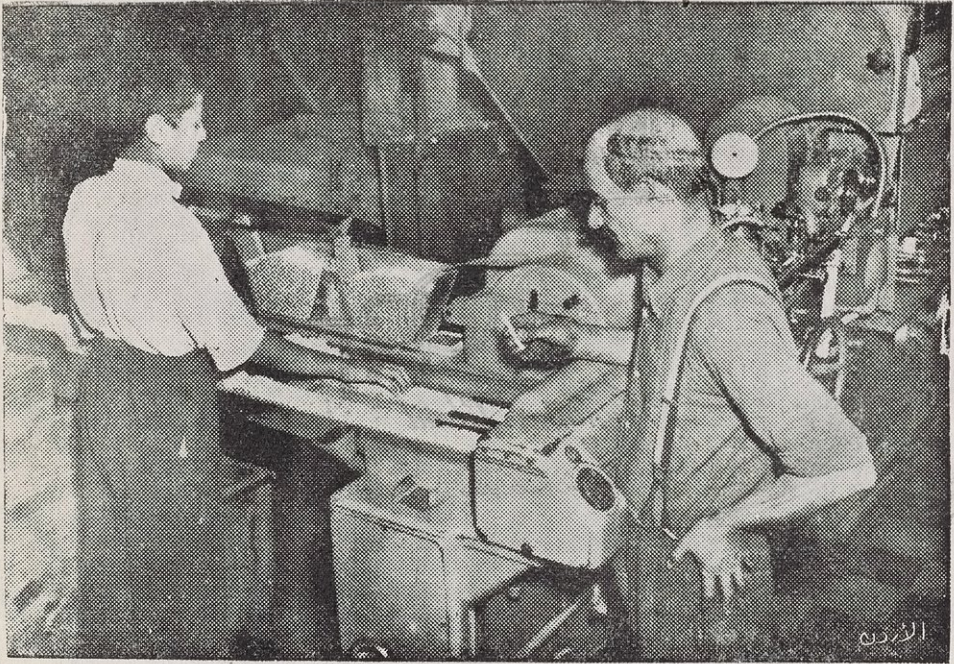
قسم فرز الدخان

يحق للصناعة الاردنية ان تفتخر بما حقته صناعة السجائر في الاردن من تقدم باهر
لفت انظار جميع الصناعيين في البلاد المتقدمة وحاز اعجابهم . فقد خطت هذه الصناعة
خطوات واسعة واصابت نجاحاً ملموساً تتجلى آثاره في كثرة عدد العمال الذين تعولهم .

مجلس البغداد للسياحة والتجارة

شركة التبغ والسجائر الاردنية المساهمة

يكفي هذه الشركة فخراً انها تمكنت بجودة الاصناف التي تقدمها للمواطنين الاردنيين من اكفاء الحاجة المحلية ومنافسة السجائر المستوردة ، ويكفيها فخراً انها تساهم اكبر مساهمة في تخفيف البطالة .



أحدث آلة لصناعة السجائر في الشرق
أحد أقسام شركة التبغ والسجائر الاردنية المساهمة

شركة التبغ والسجائر الاردنية المساهمة

تقدم



سبورت

SPORT

Virginian Blend

شركة التبغ والسجائر الاردنية المساهمة

شركة مواد البناء الاردنية المحدودة

الشركة الوحيدة في الشرق الاوسط التي تضمن لك الحصول على

كافة لوازم البناء بما في ذلك المنجور والاثاث

اسعارها : دائماً مناسبة ومحدودة

شعارها : صدق في القول والعمل

دائماً تضمن لكم الحصول على اجود انواع البضائع

بأسعار لا تزاحم

اعتمدوها بكافة لوازمكم

تسرون من المعاملة والخدمة

شارع طريق المحطة — تلفون ٥١٢

شركة مواد البناء الاردنية المحدودة الضمان

(المنجرة)

تدعوكم لزيارتها حيث تجدون :

- ✧ مفروشات عصرية فاخرة
- ✧ ابتكارات فنية في اعمال المنجور
- ✧ اتقان تام في دهان الديوكو واللوسترو
- ✧ براعة في التجيد
- ✧ سرعة في الانجاز
- ✧ صدق في المواعيد
- ✧ اسعار معتدلة

عمان - ص.ب ٢٧٦ - تلفون ٥١٢

مفخرة الصناعة الى طنية

معمل فراشي عوده الغاوي

عمان

كافة انواع الفراشي الشعر والليف للطراشة
المكانس والمعاسف على اختلاف اصنافها وانواعها
دقة وانتاج يضاهي اعظم المصنوعات الاوروبية

شارنا :

اخلاص في العمل ...

اتقان في الصنع ...

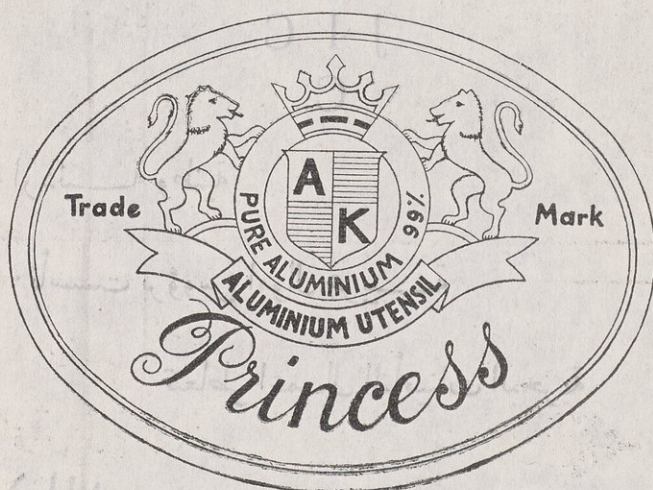
اسعار معتدلة ...

شركة مصانع الألمنيوم

والنحاس الاردنية

لأصحابها: عربي كاتبي اخوان

شارع المحطة - تلفون ٣٦٥ - ص.ب ١٠٧



تقدم امتن وافخر انواع الأدوات المنزلية المصنوعة من الألمنيوم
الصافي والتي تضاهي بجودتها ورخص اسعارها المصنوعات الأجنبية

مصنوعات وطنية ، بأيد عاملة عربية

شعارها

الى الامام في خدمة اقتصاديات البلاد

شركة التأمين الاردنية المحدودة
JORDAN INSURANCE CO. LTD.

J
J I C
C

شركة اردنية وطنية

تأسست برؤوس اموال عربية

تتعاطى اعمال التأمينات البحرية

الوكلاء المديرون

شركة آر. تي لدجر المحدودة
اتصلوا بها لاجراء التأمينات على بضائعكم

عمان — شارع السلط : تلفون ٥٥٢ ص.ب ٢٧٩

وكالة اعلانات خليفة

عمارة منكو - عمان

تلفون ١٣٣٠



LIBRARY
OF
PRINSETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 072535204

(NEC)
HC415
.26
.G487
1953